جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

الخلافات النحوية في استعمالات النون في اللغة العربية عرضا ومناقشة

إعداد

د. أم هاشم محمد السيد
مدرس اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات،
بالزقازيق

(العدد الثاني والأربعون)
(الإصدار الثاني ٠٠أكتوبر)
(الجزء الخامس (١٤٤٥هـ /٢٠٢٣م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536- 9083)
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٣/٦٢٧١م

" الخلافات النحوية في استعمالات النون في اللغة العربية عرضا ومناقشة".

أم هاشم محمد السيد

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الأزهر، الزقازيق، مصر.

البريد الإلكتروني: am.hashemqw.@gmail.com

الملخص

لمَّا كان حرف النون من أكثر الحروف استعمالا في اللغة العربية ، وتعددت استعمالاته؛ آثرتُ أن يكون هذا الحرف موضعَ بحثي؛ فتناول هذا البحثُ الخلافات النحوية في استعمال النونات ، وبيان الراجح من تلك الخلافات؛ فجاء البحث بعنوان: "الخلافات النحوية في استعمالات النون في اللغة العربية عرضا ومناقشة". وكان هدفي من اختيار هذا الموضوع التعمق في فهم المسائل النحوية، بدراسة الخلافات النحوية الواردة في جميع النونات ممَّا يجعل التفريق بينها أمرا يسيرا مع اتباع المنهج الوصفي والتاريخي والتحليلي بحصرها من كتب النحاة، وبيان آرائهم في كل مسألة وأدلة كل مذهب والرد عليه وتذييل ذلك بالترجيح الذي بدا خلال البحث. واقتضت خطة البحث أن ينتظمَ في تمهيدٍ وخمسة مباحث وخاتمة وفهرس للمصادر والمراجع ، ذكرت في التمهيد أنواع النونات بإيجاز، وذكر أمثلة لها من القرآن الكريم. المبحث الأول: الخلافات النحوية في نون الوقاية، المبحث الثاني: الخلافات النحوية في نوني التوكيد (الخفيفة والثقيلة)، المبحث الثالث: الخلافات النحوية في نون الرفع، المبحث الرابع: الخلافات النحوية في نون النسوة. المبحث الخامس: الخلافات النحوية في التنوين، ثم ذكرت في الخاتمة أهم النتائج التي بدت خلال البحث وذكرت بعدها فهرسا للمصادر والمراجع وآخر للمحتويات .

الكلمات المفتاحية : **الخلاف النحوي، النون، الرفع، التنوين.**

(Grammatical differences in the uses of the noon in the Arabic language, presentation and discussion).

Umm Hashem Muhammad Al-Sayed
Department of Linguistics, College of Islamic and Arabic Studies for Girls, Al-Azhar University, Zagazig, Egypt.

E-mail *: am.hashemqw.@gmail.com*

Abstract:

The letter Noun is one of the most widely used letters in the Arabic language, so I prefered this letter to be the subject of my research , this research is about the Grammatical differences in the uses of the Noon of the Arabic language and a statement of the most correct of those differences. The searsh came under the title) : Grammatical differences in the uses of the noon in the Arabic language, presentation and discussion .(One of the objectives of this study was studying the grammatical differences contained in all the noons, which leads to ease of distinguishing between them. In this research, it relied on the historical and descriptive method Analytical .The research plan required that it be organized in to apreface and five sections, aconclusion, and an index of sources and references. I mentioned in the preface to the research the types of noons,and mentionsexamples of them from the Holy Quraan. The first section: grammatical differences on the Noon of protection. The second section: grammatical differences on the light and heavy noon emphasis. The three section : grammatical differences on the Noon of raising ,The four section: grammatical differences on the Noon of women. The five section: grammatical differences on the tanween .In the conclusion, i mentioned the results which appeared during the research.

Keywords*: Grammatical Disagreement, Noon, Nominative Case, Tanween.*

المقدمة:

إنَّ الحمدَ للهِ، نَحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ باللهِ من شرورِ أنفسِنا ومن سيئات أعمالنا، مَن يهدِه اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضلل اللهُ فلا هاديَ له، وأشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهَ وحدَه لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُه ورسولهُ.

أما بعدُ:

فممَّا لا شكَّ فيهِ أنَّ كثيرا من المتقدمين والمتأخرين قد تصدروا لعلم النحو ، وجنَّدوا أنفسهم للحفاظ عليه، وتركوا لنا آثارا جليلة في علوم العربية، ولمَّا كان من أكثر الحروف استعمالا في اللغة العربية حرف النون آثرتُ أن أدلوَ بدلوي في هذا المجال، وأقوم بجمع مسائل الخلاف بين النحويين فيما يتعلق بالنونات من أحكام، والتنقيب عنها في كتب النحو، وتوثيق ذلك كله، فوفقني الله إلى عنوان لهذا الموضوع وهو: "الخلافات النحوية في استعمالات النون في اللغة العربية عرضا ومناقشة".

أهداف البحث:

كان لاختيار البحث أهداف، هي:

أولا: الكشف عن المسائل الخلافية التي ذكرها العلماء في النونات بأنواعها.

ثانيا: شغفي في عمل بحث يتسع لذكر كل الخلافات المتصلة بهذا الحرف.

ثالثا: المشاركة ببعض الجهد في خدمة علم النحو والتعمق فيه بالبحث والتنقيب.

رابعا: تساعد هذه الدراسة على التفريق بين النونات.

منهجي في البحث:

اتبعت في البحث المنهج الوصفي والتاريخي والتحليلي، كما يأتي:

أولا: وضعت عنوانا مناسبا للمسألة.

ثانيا: بدأت المسألة بتمهيد موجز ثم بينت آراء النحاة فيها وأدلة كل مذهب بالرجوع

إلى كتبهم أو الكتب التي نقلت عنهم، وكنت أذكر الردَّ على كل مذهب مع الدليل – إن أمكن– وذيلت ذلك بالترجيح الذي بدا خلال البحث.

ثالثا: راعيت الترتيب الزمني للنحاة في المسألة عند ذكر أقوالهم وأدلتهم.

رابعا: نسبت الآيات القرآنية إلى سورها مع ذكر رقم الآية، وخرجت الأحاديث النبوية، ووثقت جميع الشواهد شعرا، ونثرا.

خطة البحث:

انتظم البحث في مقدمة وتمهيد وخمسة مباحث وخاتمة وفهرس للمصادر والمراجع وآخر للمحتويات.

المقدمة: ذكرت فيها الهدف من البحث، وخطته والمنهج الذي سرتُ عليه.

التمهيد: ذكرت فيه أنواع النونات بإيجاز وأمثلة لها من القرآن الكريم.

المبحث الأول: الخلافات النحوية في نون الوقاية. وفيه أربعة مطالب:

الأول: حكم ثبوت نون الوقاية في فعل التعجب.

الثاني: حكم ثبوت نون الوقاية في "ليس".

الثالث: حكم ثبوت نون الوقاية في (لدُنْ، وقط، وقد).

الرابع: حكم حذف نون الوقاية من "ليت".

المبحث الثاني: الخلافات النحوية في نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة، وفيه تسعة مطالب:

الأول: نونُ التوكيدِ الثقيلةِ بينَ الفرعِ والأصلِ.

الثاني: أيُّ نوني التوكيد أشدُّ توكيداً؟

الثالث: حكم توكيد المضارع المستوفي للشروط بين الوجوب والجواز.

الرابع: حكم توكيد الفعل المضارع بعد (لمْ) .

الخامس: حكم دخولِ النُّونِ الخفيفةِ بعد فعلِ الاثنينِ وجماعةِ الإناثِ.

السادس: حكم توكيد المضارع المنفي ب (لا).

السابع: حكم دخول نون التوكيد في (هلمَّ).

الثامن: حكم ترك توكيد الفعل بعد (إمَّا).

التاسع: حكم إعراب الفعل المضارع المؤكَّد بالنون.

المبحث الثالث: الخلافات النحوية في نون الرفع، وفيه مطلبان:

الأول: اجتماع نون الرفع مع غيرها.

الثاني: حكم مجيء نون الرفع علامة للإعراب.

المبحث الرابع: الخلافات النحوية في نون النسوة، وفيه ثلاثة مطالب:

الأول: حكم نون النسوة في الفعل المسند إلى اسم ظاهر في لغة (أكلوني البراغيث).

الثاني: حكم نون النسوة في الفعل المسبوق بجمع مؤنث.

الثالث: حكم الفعل المضارع المتصل به نون النسوة.

المبحث الخامس: الخلافات النحوية في التنوين، وفيه ثلاثة مطالب:

الأول: اختلاف النحاة في تنوين العوض.

الثاني: اختلاف النحاة في تنوين المقابلة.

الثالث: علة تسمية تنوين الغالي بهذا الاسم.

وذيلت ذلك بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي بدت لي خلال البحث.

الدراسات السابقة:

يوجد بعض الأبحاث التي درست النونات في اللغة العربية من أوجه مختلفة منها:

أولا: أحكام النون الساكنة لدى علماء اللغة المتأخرين (دراسة صوتية)، تأليف محمد ابن سالم، دكتوراه، كلية الآداب- جامعة القاهرة.

ثانيا: النون وأحوالها في لغة العرب، تأليف د/ صبحي عبد الحميد محمد عبد الكريم، ط أولى، الأمانة- مصر ١٩٨٦-١٤٠٦هـ.

ثالثا: النونات في العربية واستعمالاتها في القرآن الكريم. إعداد/ إبراهيم حمزة درويش، استكمالا لمتطلبات الماجستير، كلية الآداب - الجامعة الإسلامية -

غزة، ١٤٣٤هـ-٢٠١٢م. وقد اعتمد الباحث فيه على المنهج الوصفي والإحصائي للنونات الواردة في القرآن.

وأمَّا بحثي فجاء بعنوان: "الخلافات النحوية في استعمالات النون في اللغة العربية عرضا ومناقشة"، واعتمدت فيه على المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي.

التمهيد

أنواع النونات في اللغة العربية

النونات في اللغة العربية

تعددت النونات في اللغة العربية على النحو الآتي:

أولا: نون الوقاية(١).

هي حرف مبني على الكسر، لا محلَّ له من الإعراب، ولا عملَ لـه، يأتي قبلَ ياء المتكلم التي تعرب في محل نصب مفعول بـه ، وتدخل الماضي والمضارع، نحو قوله – عزو جل- ﴿إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي﴾(٢) ومع الأمر، نحو قولـه- سبحانه-: ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾(٣) أو في محل نصب اسم الحرف الناسخ، نحو: إنَّني قائمٌ، أو في محل جر بحرف الجر، نحو: منِّي، أو في محل جر بمضاف، نحو: قطْني.

فائدتها:

تثبت هذه النون في نهاية الكلمة قبل ياء المتكلم ؛ ليقع الكسر عليها، وتقي الكلمة منه.

قال المرادي: " هي نون مكسورة تلحق قبل ياء المتكلم" (٤).

وقال ابن يعيش: "والذي يدل على أنَّ النونَ مزيدةٌ؛ لما ذكرناه أنَّ هذا

---

(١) ينظر: الجنى الداني للمرادي ص: ١٥٠.

(٢) الأعراف :١٥٠.

(٣) يوسف: ٤٢.

(٤) الجنى ص١٥٠.

الضمير إذا اتصل باسم لم تأتِ فيه بنون الوقاية، نحو: الضاربي"[1].

ثانيا: نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة(٢):

نون التوكيد الثقيلة تكون مضعفة ومفتوحة، والخفيفة تكون ساكنة، وهما حرفان لا محلَّ لهما من الإعراب، يدخلان على الفعل المضارع الخالي من تنفيس ويكون ذا طلب[3] كما تدخل على الأمر[4]، فيبنياهما على الفتح ، وقد اجتمعت الثقيلة والخفيفة في قوله-ﷻ-﴿لَيُسجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [5][6].

قال ابن يعيش: "مظنة هذه النون الفعل المستقبل المطلوب تحصيله؛ لأنَّ الفعلَ المستقبل غيرُ موجودٍ"[7].

وقال الرضي: "دخولها في الأغلب المشهور في مستقبل فيه معنى الطلب كالأمر والنَّهي والاستفهام والتَّمنِّي والعَرْض[8]، وأما في المستقبل الذي هو خبر محض، فلا تدخل إلا بعد أن يدخل على الفعل ما يدلُّ على التأكيد أيضاً، كلام القسمِ،

---

(١) شرح المفصل ١٢٣/٣.

(٢) ينظر: شرح الأشموني٢٢١/٣.

(٣) معنى كون المضارع ذا طلب، أي: يكون مسبوقا بطلب كالنهي، نحو: لا تضربنَّ أحدا، أو التحضيض، نحو: هلا تزورَنَّ أخاك، أو التمني، نحو: ليتك تنجحَنَّ. ينظر: الهمع للسيوطي ٥٠٩/٢، حاشية الصبان ٨٧/١.

(٤) ينظر: شرح الأشموني ٤٨/١.

(٥) يوسف : من الآية: ٣٢.

(٦) وأصل الفعل (ليكونن) ولكن قلبت نون التوكيد الخفيفة ألفا عند الوقف.

(٧) شرح المفصل ٣٩/٩.

(٨) يقصد نحو قولك: افعلَنَّ، ولا تفعلَنَّ، وهلْ تفعلَنَّ ، وليتك تفعلَنَّ، وهلاَّ تفعلَنَّ، وألا تفعلَنَّ. ينظر: شرح الرضي ٤٨٥/٤.

نحو: واللهِ لأضرِبَنَّ، و(ما) المزيدة في نحو: (إمَّا تفعلَنَّ)، ليكون ذاك الأول توطئة لدخول نون التأكيد، وإيذاناً به"[١].

وذكر المرادي ذلك في قوله: "أذكر هنا أقسام النون الذي يعدُّ من حروف المعاني، وهي أربعة أقسام: الأول: نون التوكيد: وهي قسمان: ثقيلة، وخفيفة..."[٢].

وكما تدخل على المضارع تدخل أيضا الأمر، نحو قولك: اذهبَنَّ يا زيدُ، واكتُبَنَّ الدرسَ يا عمرو.

ثالثا: نون الرفع:

هي علامة إعرابية فرعية ، وتأتي مفتوحة ولا تعرب، تكون علامة رفع الأفعال الخمسة التي ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها، نحو: المتفوقون يجتهدون، ولن يتراجعوا عن الهدف، ولم يتوقفوا عن العمل.

قال الشاطبي: "وذلك إذا اتصل بالفعل ألف الاثنين، نحو: يَضرِبَانِ، أو واوُ جماعةٍ نحو: يضْرِبونَ، أو ياءُ واحدةٍ مخاطبة، نحو: تَضْرِبينَ ، وموضعُها الآخِرُ"[٣].

رابعا: نون النسوة:

تسمى نون النسوة أو نون الإناث، وهي إحدى ضمائر الرفع المتصلة بالأفعال، وتكون هذه النونُ مفتوحةً، وما قبلها ساكنا، تلحق الفعل الماضي والمضارع والأمر، فالماضي، نحو قوله- تعالى- ﴿مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾[٤]، والمضارع نحو قوله- تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ

(١) شرح الرضي ٤/٤٨٤-٤٨٥.
(٢) الجنى ص١٥٠.
(٣) المقاصد الشافية ٥/٥٢٩.
(٤) يوسف: ٥٠

أَبْصَارِهِنَّ﴾[1]، والأمر نحو قولك: اذهبْنَ يا فتياتُ ، ويكون الفعل معها مبنيا على السكون، وهي ضمير مبني على الفتح في محل رفع فاعل، نحو: اجتهدْنَ أيها الطالبات، أو في محل رفع نائب فاعل ، نحو: المسيئات عُوقبْنْ ، أو رفع اسم فعل ناقص ناسخ، نحو: الفتيات كن مقصرات.

وإن جاءت هذه النون في فعل مسند إلى اسم ظاهر على لغة (أكلوني البراغيث)[2] صارت حرفا دالا على التأنيث والجمع، نحو: تكتُبْنَ الطالباتُ الدرسَ، وقيل : تكون فاعلا والاسم الظاهر بدلا منها[3].

خامسا: التنوين(٤).

قال أبو حيان: "هي نون زائدة ساكنة تلحق آخر الكلمة" [5].

أقسامه:

للتنوين خمسة أقسام:

الأول: تنوين التمكين[6]: وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلاما ببقائه على أصله ، فلم يشبه الحرف فيُبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف، نحو قولك: هذا زيدٌ، ومررتُ برجُلٍ، ورأيتُ رجالاً.

الثاني: تنوين التنكير: هو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها، فما نُوِّنَ منها فهو نكرة، وما لم يُنوَّن كان معرفة، ومما جاء منه بالسماع نحو:

---

(١) النور: ٣١.

(٢) هي لغة طيء، وأنكرها قوم من النحويين، وتأولوا ما ورد منها، قال المرادي في الرد على مَن أنكرها: "ولا يُقبل قولهم في ذلك ، بل هي ثابتة بنقل الأئمة". الجنى الداني ص١٥٠.

(٣) ينظر: الجنى الداني ص١٤٩.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٩.

(٥) الارتشاف ص٦٦٧.

(٦) ينظر: حاشية الصبان ٧٥/١.

صهٍ، ومهٍ، وإيهٍ، ومما جاء قياسا العلم المختوم ب(ويه)، نحو: مررتُ بسيبويهِ وسيبويهٍ آخر[١].

الثالث: تنوين المقابلة: وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، نحو: مسلماتٍ؛ ليكون مقابلا لنون جمع المذكر في نحو: مسلمين[٢].

الرابع: تنوين العوض: [٣] وهو ما يلحق (إذ) عِوَضا عن الجمل ، نحو قوله-عز وجل: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[٤]، أي: حين إذ بلغت الروح الحلقوم.

واللاحق لصيغة منتهى الجموع المعتل الآخر الذي لا ينصرف رفعا وجراً، نحو: هذه جوارٍ، ومررتُ بجوارٍ[٥].

واللاحق لنحو: (جَنَدِل) عوضا عن الألف ، حيث إنَّ أصله (جنادل)[٦].

الخامس: تنوين الترنم[٧] وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا من حرف الإطلاق، وحروف القوافي المطلقة (الألف والواو والياء)، فتُعوَّض هذه الحروف بالتنوين في لغة بني تميم، وقيس إذا أنشدوا والهدف من هذا التنوين ترك الترنم (التغني)، نحو قول الشاعر:

أقلِّي اللومَ عاذل والعتابنْ وقُولي إن أصبتُ لقدْ أصابَنْ[٨]

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٠٨/١.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٠٨/١.

(٣) ينظر : شرح الأشموني٣٧/١.

(٤) الواقعة: ٨٤.

(٥) ينظر: الارتشاف ص٦٦٨.

(٦) ينظر: شرح الكافية لابن مالك ص١٤٢٥-١٤٢٦.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١١٠/١.

(٨) البيت من البحر الطويل، وهو لجرير بن عطية الخطفي في هجاء النميري.

←←←

ونحو قول الشاعر:

أفِدَ الترحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا لَمَّا تزُلْ بِرِحالِنَا وكأنْ قَدِنْ[1]

والدليل على أنَّ الغرض من هذا التنوين ترك الترنم قول سيبويه: "وأما ناسٌ كثير من بني تميم فإنَّهم يبدلون مكان المدة النون فيما ينوَّن وما لم ينوَّن، لمَّا لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نونا"[2].

→→→

والمعنى: دعي أيتها العاذلة هذا التوبيخ واللوم ؛ فإني لن أكف عما أفعله، فاعترفي بصواب ما أفعله.

والشاهد فيه قوله: (العتابنْ...أصابنْ)، حيث دخلهما تنوين الترنم فقلب ألف الإطلاق نونا ساكنة بغرض ترك الترنم(التغني)، وجاءت الكلمة الأُولى اسما والثانية جاءت فعلاً ممَّا دلَّ على عدم اختصاص هذا التنوين بالاسم.

ينظر: الديوان ٨١٣/١، الكتاب ٢٠٥/٤، الخصائص٩٦/٢، المنصف٢٢٤/١، شرح المفصل٢٥/١، شرح الجمل لابن عصفور١١٠/١، شرح ابن عقيل ٢١٨/٢، التصريح ٢٧/١.

(١) البيت من البحر الكامل، وهو للنابغة الذبياني.

واللغة فيه: أفِدَ: أي: دنا، ولها رواية أخرى في شرح ابن عقيل ١٩/١ (أزِفَ الترحل)، والرِكاب: الإبل.

والمعنى: يقول الشاعر: قرب الترحل ومفارقة الديار، ولكن لم تزل الإبل فيها، كأنها فارقتها لقرب وقت الارتحال.

والشاهد فيه قوله: (قدن)، حيث دخل تنوين الترنم على (قدِ)، وهي قافية مطلقة أصلها (قدِنْ)، فحذف ياء الإطلاق، وأتى بتنوين الترنم ، وقد دخل التنوين على الحرف ؛ ليدل أيضا على عدم اختصاصه بالاسم.

ينظر: الديوان ص١٠٥، شرح الكتاب للسيرافي ٢٣٢/١، الخصائص٣٦١/٢، شرح الجمل لابن عصفور ١١١٠/١، الجنى الداني ص١٤٦، شرح ابن عقيل ١٩/١، التصريح ٢٧/١.

(٢) الكتاب ٢٠٦/٤.

وزاد الأخفش تنوين الغالي، وهو اللاحق للقوافي المقيدة[١].

ومنه قول الشاعر: *وقاتم الأعماقِ خاوي المخترقْ*[٢]

هذه أنواع التنوين، ولكن ليست جميعُها علامةً للاسم، حيث انفردت الأسماء بتنوين التمكين للفرق بينها وبين الأفعال، وانفردت أيضا بتنوين التنكير للفرق بين المعرفة منها والنكرة، كما انفردت بتنوين؛ لأنَّه يكون عوضا من الياء أو المضاف إليه، وليس في الأفعال شيئا من ذلك[٣].

وذكر ابن مالك الأنواع المختصة بالاسم في قوله: "فالخاص بالاسم تنوين التنكير وتنوين الصرف[٤] وتنوين العوض وتنوين المقابلة"[٥].

أما تنوين الترنم والغالي فلا يختصان بالدخول على الاسم ، لأنَّهما يدخلان المقترن ب(أل)، قال ابن عصفور: "وتنوين الترنم وهو الذي يلحق القوافي المطلقة

---

(١) ينظر: الارتشاف (ص٦٧١)، وذُكر في التصريح (٢٨/١) : أنَّ السيرافي والزجاج أنكرا الغالي، وأنَّ أصل التنوين (أن) التd زادها الشاعر في آخر كل بيت ليدل على تمامه، فلما ضعف صوت الهمزة بقيت النون، وهذا التنوين لا يختص أيضا بالاسم.

(٢) البيت من الرجز لرؤبة بن العجاج، وتمامه: *مشتبه الأعلامِ لماع الخفقْ*

واللغة فيه: القاتم: الذي تعلوه القتمة، وهو لون فيه غبرة وحمرة، الخاوي: الخالي، المخترق: مهب الريح.

والشاهد فيه قوله: (المخترقْنْ)، حيث دخل الكلمة تنوين الغالي الذي يدخل القوافي المقيدة، وهو ما زاده الأخفش.

ينظر: ديوان رؤبة في مجموع أشعار العرب: ص١٠٤، الكتاب ٢١٠/٤، الخصائص ٢٦٠/٢، شرح المفصل ١١٨/٢، ٣٤/٩، ضرائر الشعر لابن عصفور ص١٧، الجنى الداني ص١٤٦، شرح التسهيل لابن مالك ١١/١، شرح ابن عقيل ٢٠/١، التصريح ٢٩/١.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١١١/١.

(٤) أي: تنوين التمكين.

(٥) شرح الكافية لابن مالك ص١٤٢١.

بالياء أو الواو أو الألف عوضا من حروف الإطلاق، وهذا التنوين يكون في الاسم والفعل والحرف"[(١)].

وهناك أنواع أخرى من التنوين لا تعدُّ علامة للاسم[(٢)] كتنوين الضرورة في نحو:

سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ[(٣)]

قال سيبويه بعد هذا البيت: "هذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطراراً"[(٤)].

وتنوين ما لا ينصرف نحو قوله:

ويوم دخلتُ الخِدرَ خِدرَ عُنيزةٍ فقالت لك الويلاتُ إنَّك مرجلي[(٥)]

---

(١) شرح الجمل ١/١١٠.

(٢) ينظر: التصريح ١/٣١.

(٣) البيت من البحر الوافر، وهو للأحوص.

والمعنى : مطر هو اسم رجل دميم قبيح، وكانت امرأته جميلة وتريد فراقه وهو لا يريد ذلك؛ فأنشد الأحوص القصيدة يصف أحوالهما.

والشاهد فيه قوله: (يا مطرٌ)، حيث نون المنادى المضموم للضرورة، فأجراه مجراه قبل النداء، وأما (مطرُ) الثانية فقد جاءت مبنية على الضم وفقا للقاعدة النحوية.

ينظر: الديوان ص١٨٩، ضرائر الشعر ص٢٥، توضيح المقاصد ص٢٨٢، التصريح ١/٣١، حاشية الصبان ١/٧٥.

(٤) الكتاب ٢/٢٠٢.

(٥) البيت من البحر الطويل، لامرئ القيس.

واللغة فيه: الخدر: الهودج، عنيزة: اسم محبوبته وهي ابنة عمه، الويلات: قيل المراد: تدعو له أو عليه.

والمعنى: يوم دخلت هودج عنيزة دعت علي وقالت: إنك تصيرني راجلة لعقرك ظهر بعيري، يريد أنَّ هذا اليوم كان من محاسن الأيام.

←←←

وتنوين الشذوذ، نحو حكاية أبو زيد: "حكى هؤلاءٌ قومُك"[١].

وفي ذلك يقول الشيخ خالد: "وزاد بعضهم سابعا وثامنا، وهما تنوين الضرورة فيما لا ينصرف...وفي المنادى المضموم...وتاسعا: وهو التنوين الشاذ، كقول بعضهم: (هؤلاءٌ قومُك) حكاه أبو زيد، وعاشرا: وهو تنوين الحكاية مثل أن تسمي رجلاً بعاقلة لبيبة"[٢].

←←←

والشاهد فيه قوله: (عنيزة)، حيث نون الممنوع من الصرف ضرورة؛ لأنَّ حق (عنيزة) ألا تصرف للعلمية والتأنيث.

ينظر: الديوان ص٢٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٣، التصريح ٣٠/١، حاشية الصبان ٧٥/١.

(١) ينظر: التصريح ٣١/١، حاشية الصبان ٧٥/١.

(٢) التصريح ٣١/١.

المبحث الأول

الخلافات النحوية في نون الوقاية

المطلب الأول:

حكم ثبوت نون الوقاية في فعل التعجب:

تلزمُ نونُ الوقايةِ المكسورةِ الفعلَ الماضيَ، نحو : دعاني، وأكرمني، وتلزمُ أيضا المضارعَ، نحو: يضربني زيدٌ، وتلزم الأمر، نحو: أعطِنِي، ولكن دخولها في فعل التعجب موضع خلاف بين النحويين(١).

العرض والمناقشة:

اختلف النحاة في حكم دخول نون الوقاية في فعل التعجب على قولين:

القول الأول: مذهب البصريين: أنَّ دخول النون على فعل التعجب أمر لازم، نحو: ما أكرمَنِي وما أحسنَنِي(٢).

قال أبو البركات الأنباري: "وأمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنَّه فعل أنَّه إذا وُصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية، نحو: ما أحسنَنِي عندَكَ، وما أظرفَنِي في عينِكَ"(٣).

وذكر أبو حيان مذهبهم فقال: " واختلفوا في لحاقها فعل التعجب، نحو: ما أحسنني وما أجمَلَنِي، فذهب البصريون إلى أنَّ حكمه في ذلك حكم سائر الأفعال في

---

(١) ينظر: شرح الجزولية ٦٤٢/٢، الأشموني ١٤٣/١.

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج ١٠١/١، الإنصاف ص١٠٧، شرح ابن عقيل ١/ ١١٠، التذييل ١٧٧/٢، أوضح المسالك ١٠٨/١، التصريح ١١٦/١، الأشموني٨٩/١، تمهيد القواعد ص٢٦١٣.

(٣) الإنصاف ص١٠٧، الأشموني٨٩/١

لزوم نون الوقاية"[١].

وصححه ابن مالك وابن عقيل[٢]، قال ابن مالك: "وأما (أفعل)، فمختلف في فعليته عند الكوفيين، متفق على فعليته عند البصريين، وهو الصحيح؛ للزوم اتصال نون الوقاية عاملا في ياء المتكلم، نحو: ما أفقرني"[٣].

واحتجوا بأنَّ أسلوب التعجب يُعدُّ فعلا وليس اسما ؛ فجاز دخول نون الوقاية فيه قبل ياء المتكلم[٤].

القول الثاني: نُقلَ عن الكوفيين أنَّهم ذكروا حذف النون في فعل التعجب، تقول: ما أحسني، وما أكرمي[٥].

واحتجوا باسمية أسلوب التعجب؛ فقاسوا ذلك على اسميته عندهم، وجواز تصغيره؛ للسماع عن العرب قولهم: ما أحيسنه[٦].

قال ابن هشام: "وتقول: ما أفقرني إلى عفوِ الله، وما أحسَنَني إن اتقيتُ الله...وأمَّا تجويز الكوفيين: ما أحسَنِي؛ فمبنيٌّ على قوله: إنَّ (أحسنَ) ونحوه اسمٌ"[٧].

وقال الأشموني: "وجوَّز الكوفيون(ما أحسنِي) بناء على ما عندهم من أنَّه اسم لا فعل"[٨].

---

(١) التذييل٢/١٧٧.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ١/١١٠.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١.

(٤) ينظر: الأشموني ١/١٤٤.

(٥) ينظر: الإنصاف ص١٠٧، التذييل ٢/١٧٨، المقاصد ١/٣٣٩، الأشموني ١/١٤٤.

(٦) ينظر: التصريح ١/١١٦، الأشموني ١/١٤٤.

(٧) أوضح المسالك ١/١٠٨.

(٨) الأشموني ١/١٤٤.

واختاره بعض النَّحويين كأبي حيان، حيث قال: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ لحاق النون له على سبيل الجواز لا على سبيل اللزوم، فأجازوا أن تقولَ: ما أجمَلي! وما أظرفِي!، وما أجملَنِي! وما أظرَفَنِي!...وما أجازه الكوفيون من ذلك هو سماع عن العرب فوجبَ قبوله"(١).

ورُدَّ بأنَّ صيغة التعجب ليست اسما؛ وأنَّ التصغير فيها شاذ(٢).

الترجيح:

يتبين من العرض السابق أنَّ قول البصريين هو الراجح، وهو أنَّ دخول النون على فعل التعجب أمر لازم، نحو: ما أكرمَنِي وما أحسنَنِي؛ لأنَّ القول بفعلية أسلوب التعجب هو الراجح، فيقاس عليه القول بلزوم نون الوقاية معه قبل ياء المتكلم.

(١) التذييل ١٧٨/٢، باختصار.

(٢) ينظر: التصريح ١١٦/١.

المطلب الثاني

حكم ثبوت نون الوقاية في "ليس"

تلحق نون الوقاية الأفعال عند اتصالها بياء المتكلم، نحو: أكرمَني زيدٌ، ويضربني عمروٌ، ولكن ثبوتها في الأفعال الجامدة ك(ليس) فيه خلاف بين النحويين[١].

العرض والمناقشة:

وقعَ خلافٌ بينَ النحويين في ثبوت (نون الوقاية) مع (ليس) على قولين:

القول الأول: مذهب سيبويه وجمهور النَّحويين: أنَّ ثبوت نون الوقاية في (ليس) لازم، ويندرُ حذفُها[٢].

قال سيبويه: "بلغني عن العرب الموثوق بهم أنَّهم يقولون : ليسَني"[٣].

وقال ابن هشام: "وقال بعضهم: عليه رجلاً ليسنِي، أي ليلزم رجلاً غيري"[٤].

وقال الأشموني: "وندرَ ليسي بغير نون"[٥].

واستدلوا بقول العرب: (عليه رجلاً ليسني)، أي: غيري، وقد ذكر ابن يعيش سبب اتصال النون هنا فقال: "فأما قولهم (عليه رجلا ليسني) فهو حكاية عن بعض العرب، قال ذلك لرجل ذكر له أنَّه يريده بسوء فوصل الضمير بنون الوقاية على ما ذكرنا [٦] من التشبيه بالأفعال الحقيقية"[٧].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٥/١، أوضح المسالك ١٠٦/١.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ١٠٨/١، التصريح ١١٦/١، الأشموني ١٤٣/١.

(٣) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٤) أوضح المسالك ١٠٨/١.

(٥) شرح الأشموني ١٤٣/١.

(٦) أي: ما ذكره في جواز نحو: كنته، وكانَني، وجعل الاسم والخبر بمنزلة الفاعل والمفعول. ينظر : شرح المفصل ١٠٧/٣.

(٧) شرح المفصل ١٠٨/٣.

القول الثاني: مذهب بعض النحويين : أنَّ ثبوت نون الوقاية في (ليس) ليس بلازم؛ لجموده[١].

قال الشيخ خالد: "وأما تجويز بعضهم (ليسي) بحذف نون الوقاية من (ليس) لجموده؛ فلا يعوَّل عليه"[٢].

واستدلوا بما يأتي:

أولا: قول الشاعر:

عددتُ قومي كعديدِ الطَّيْسِ إذْ ذهبَ القومُ الكِرامُ ليسِي[٣]

ورُدَّ بأنَّ حذف النون فيه ضرورة[٤].

ثانيا: أنَّ جمود (ليس) وعدم تصرفها أشبهها بالاسم ك(غلام)، وهو لا يلحقه النون، كما أشبهها بالحرف في قلة تمكنها وعدم تصرفها[٥].

ثالثا: أنَّ (ليس) معناه: غيري، فعوملت (ليس) معاملة (غير) ، حيث لا يدخلها نون الوقاية[٦].

---

(١) ينظر: التصريح ١١٦/١.

(٢) التصريح ١١٦/١.

(٣) البيت من الرجز، لرؤبة بن العجاج.

واللغة فيه: ليسي: أي: غيري.

والمعنى: يفتخر الشاعر بقومه ، ويتحسر على ذهابهم، وأنَّه صار وحيدا بعدهم.

والشاهد فيه قوله: "ليسي"، حيث حذفت نون الوقاية التي تلحق الأفعال عند اتصالها بياء المتكلم، وهذا الحذف شاذ.

ينظر: الديوان ص١٧٥، شرح المفصل ١٠٨/٣، أوضح المسالك ١٠٨/١، التصريح ١١٦/١، شرح الأشموني ١٤٣/١.

(٤) ينظر: التصريح ١١٦/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل ١٠٨/٣.

(٦) ينظر: التصريح ١١٦/١.

الترجيح:

يتبين من العرض السابق أنَّ القول الراجح هو القول بلزوم نون الوقاية مع (ليس)؛ لأنَّ (ليس) فعلٌ ، ولا يمنع ذلك كونه جامدا، فقد ثبتت النون مع (أفعل) في التعجب مع كونه جامدا أيضا.

المطلب الثالث

حكم ثبوت نون الوقاية في (لدُنْ، وقط، وقد)

تلزم نون الوقاية حرَف الجر إن كان آخره نون ساكنة ، نحو : (عن، ومن)، فتأتي بعدها نون الوقاية لتقي السكون من الكسر، فتقول: عنِّي ومنِّي، وهناك أسماء مبنية على السكون يؤتى بعدها بنون الوقاية أيضا؛ لتحافظ على سكون آخرها من الكسر، نحو: قدني، ولدني، وقطني، ولكن هذا الأمر مختلَفٌ فيه بين النحويين(١).

العرض والمناقشة:

اختلف النحويون في ثبوت نون الوقاية مع (لدُنْ، وقطْ، وقدْ) على قولين(٢):

القول الأول: مذهب سيبويه والزجاج(٣): أنَّ ثبوت نون الوقاية في (لدن وقط وقد) لازمٌ، وحذفها لا يجوز إلا في الشعر ضرورة.

قال سيبويه: "وقد جاء في الشعر: قطي، وقدي، فأمَّا الكلام فلا بدَّ فيه من النُّونِ"(٤). ثم قال: "وأما قطْ وعنْ ولدُنْ؛ فإنَّهن تباعدنَ من الأسماء، ولزمهنَّ ما لا يدخل الأسماء المتمكنة وهو السكون، وإنَّما يدخل ذلك على الفعل، نحو: خذْ وزِنْ، فضارعت الفعلَ وما لا يُجرَّ أبداً، وهو ما أشبه الفعلَ؛ فأجريَت مجراه ولم يحرِّكوه"(٥).

وقال المبرد: "تقول: منِّي وعنِّي؛ لأنَّ: من وعن لا تحرك نونهما؛ لأنهما حروف مبنية، وكذلك: قطني، وقدْني، وما كان كمثل ذلك"(٦).

---

(١) ينظر: شرح المفصل ١٢٤/٣.

(٢) ينظر: الجنى الداني ص٢٥٣، التصريح ١١٩/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٧١/٢، شرح الرضي على الكافية ٤٥١/٢.

(٤) الكتاب ٣٧١/٢.

(٥) السابق ٣٧٣/٢.

(٦) المقتضب ٣٩٨/١.

القول الثاني: جمهور النحويين: كالجزولي، وابن مالك، والمرادي، وابن هشام، وابن عقيل، وخالد الأزهري[١]: أنَّ حذف النون في (لدنْ، وقد، وقطْ) لا يكون للضرورة، بل كثيرٌ شائعٌ وليس مختصا بالشعر، وثبوتها راجحٌ.

قال المرادي: "تقول: قدْني بمعنى: حسبي...ويجوز فيها إثبات نون الوقاية وحذفها"[٢].

وقال ابن هشام: "إن كان(لُدُنْ، أو قَطْ ، أو قَدْ)، فالغالبُ الإثباتُ، ويجوز الحذفُ فيه قليلاً، ولا يختص بالضرورة ، خلافا لسيبويه"[٣].

وقال الشيخ خالد: "(لدُن) بمعنى: عند، و(قط وقد) بمعنى: حسب، وعند وحسب لا يلحقهما النون...ولا يختص الحذف بالضرورة كما قال ابن مالك ، خلافا لسيبويه"[٤].

واستدلوا بما يأتي:

أولا: قراءة الوجهين في قوله-تعالى: ﴿أَتُحَاجُّونِّي﴾[٥].

قال الرضي: "الثبوت راجحٌ، وليس الحذفُ للضرورة ؛ لثبوتِه في السبع-أي القراءات-...وإلحاق نون الوقاية في (لدن)، وإن لم يكن فعلاً؛ للمحافظة على سكون

---

(١) ينظر: المقدمة الجزولية ص٦٢، شرح الجزولية ٦٤٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/٣، الجنى الداني ص٢٥٣، شرح التسهيل لابن مالك ١٣٧/١، شرح ابن عقيل ١١٥/١، أوضح المسالك ١٢٠/١، التصريح ١٢١/١

(٢) الجنى الداني ص٢٥٣.

(٣) أوضح المسالك ١٢٠/١.

(٤) التصريح ١٢١/١.

(٥) الأنعام: من الآية: ٨٠.

النون اللازم"[1].

ثانيا: قول الشاعر:

قدْني من نصر الخُبَيْبَيْن قدِي ليس الإمامُ بالشحيحِ الملحدِ[2]

ثالثا: حديث النبي – صلى الله عليه وسلم-: "قطٍ قطٍ بعزتك وكرمك"[3].

ويُروى بسكون الطاءِ وكسرِها مع الياء ودونها، ويروى: قطني بالنون.

رابعا: أنَّه كثيرٌ في السماع، فلا يكون معدودا في الشواذ، ولا في الضرائر[4].

الترجيح:

يتبين من العرض السابق أنَّ القول الراجح هو قول سيبويه ؛ لأنَّ (قط، وقد، ولدن) ألفاظٌ تباعدتْ من الأسماء، حيث لزمها السكون الذي يدخل على الفعل، نحو: خذْ وزِنْ، فضارعت الفعلَ فلزمها نون الوقاية كما لزم الفعل ولا تحذف إلا في الضرورة.

---

(١) شرح الرضي ٤٥١/٢.

(٢) البيت من الرجز لحميد بن الأرقط، وقيل لأبي بجدلة.

واللغة فيه: خبيبان: مثنى (خبيب) على التصغير، أراد عبد الله بن الزبير وخبيبا ابنه، وجاءت على التثنية للتغليب.

والمعنى: يصف عبد الملك بن مروان وتقاعسه عن نصرة عبد الله بن الزبير وأصحابه.

والشاهد فيه قوله: (قدني...قدي)، حيث جاءت الأولى على الأصل، واضطر الشاعر في الثانية، فقال: "قدي" دون نون تشبيها لها ب"حسبي".

ينظر: الكتاب ٣٧١/٢، الإنصاف ص١٠٨، شرح المفصل ١٢٤/٣، شرح الرضي ٤٥٣/٢، شرح التسهيل لابن مالك ١٣٧/١، الجنى الداني ص٢٥٣، المغني ٢/ ٥٢٦، المقاصد الشافية ٣٣٨/١، التصريح ١٢٢/١ ، تاج العروس للزبيدي(خبب) ٣٣٣/٢.

(٣) الحديث في صحيح مسلم ص١١٤٣، كتاب الجنة، باب النار يدخلها الجبارون، ط: بيت الأفكار الدولية.

٤) ينظر: المقاصد الشافية ٣٣٨/١.

المطلب الرابع

حكم حذف نون الوقاية من "ليت"

الأصل في (ليت) أن يدخلها نون الوقاية قبل ضمير المتكلم، نحو: لَيْتَنِي أتفوقُ، بخلاف (لعلَّ)، فإنَّ نونَ الوقاية تدخلها بقلةٍ[١]، فتقولُ: لعلَّني ، والأكثر (لعلِّي) بلا نون، نحو قوله -تعالى-: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسبابَ﴾[٢]، أما حذف النون من (ليت) ففيه خلاف بين النحويين.

العرض والمناقشة:

اختلف النحويون في حكم حذف نونِ الوقاية بعد(ليت) على قولين:

القول الأول: مذهب سيبويه وجمهور النَّحويينَ: القول بلزوم (ليت) نون الوقاية عند إسنادها لضمير المتكلم، وأن حذفها منه لا يجوز إلا لضرورة الشعرِ لا في السِّعَةِ[٣].

قال سيبويه: "قال الشعراء: (ليتي) إذا اضطروا كأنَّهم شبهوه بالاسم؛ حيث قالوا: الضاربي"[٤].

وقال الجزولي: "ولا تلزم -أي نون الوقاية- إلا في (ليت)، فإنَّها لا تطرح منها معه إلا في ضرورة الشعر"[٥].

وقال ابن يعيش: "وأما (ليت) فلما لم يكن في آخرها نون، ولا ما يشبه النون

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٣٧/١.

(٢) سورة غافر: من الآية: ٣٦.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٦٩/٢، شرح الجزولية ص٦٤٣، شرح الرضي ٤٥٢/٢، أوضح المسالك ١١٠/١، التصريح ١١٨/١، الأشموني ١٤٤/١.

(٤) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٥) المقدمة الجزولية ص٦٢.

لزمتها النون ، ولم يجز حذفها إلا في ضرورة الشعر"[١].

وعللوا لثبوت نون الوقاية في (ليت) بالقياس على الفعل لمشابهتها له مع عدم المُعارِض، فهي تشبهه في تغير معنى الابتداء، وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها[٢].

القول الثاني: وهو للفراء: أنَّ ثبوت نون الوقاية في (ليت) جائز، وليس بلازم[٣].

قال ابن هشام: "وقال الفراء: يجوز: ليتني وليتي"[٤].

وقال الأشموني: "(وليْتَنِي)، بثبوت نون الوقاية فشا حملا على الفعل؛ لمشابهتها له مع عدم المعارض، و(ليتي) بحذفها ندرا... وقال الفراء: يجوز (ليتي، وليتني)، وظاهره الجواز في الاختيار"[٥].

واستدل الفراء باستعمال (ليتني، وليتي) في كلام العرب[٦].

قال الشاعر:

فيا ليتِي إذَا ما كان ذاكُمْ ولجْتُ وكنتُ أَوَّلَهم وُلوجا[٧]

---

(١) شرح المفصل ١٢٣/٣.

(٢) التصريح ١١٩/١.

(٣) ينظر: التصريح ١١٨/١، الأشموني ١٤٤/١.

(٤) أوضح المسالك ١١٠/١.

(٥) شرح الأشموني ١٤٥/١.

(٦) ينظر: التصريح ١١٨/١.

(٧) البيت من البحر الوافر، لورقة بن نوفل الأسدي.

والمعنى: يتمنى الشاعر أن يكون حيا حين يأتي محمد-صلى الله عليه وسلم-بدين الإسلام؛ ليكون من السابقين في الدخول فيه.

والشاهد فيه قوله: (ليتي)، حيث أسقط نون الوقاية من (ليت) الناصبة لياء المتكلم ، وهو ضرورة.

←←←

بإسقاط نون الوقاية من (ليتني).

ومنه قول الشاعر:

كمُنيَةِ جابرٍ إذْ قالَ: ليتِي أُصَادِفُهُ وأفقِدُ بعضَ مالِي[١]

ورُدَّ بأنَّ سقوط النون هنا ضرورة[٢].

الترجيح:

يتبين من العرض السابق أنَّ القول بلزوم (ليت) نون الوقاية عند إسنادها لضمير المتكلم هو الراجح، وأنَّ حذفها منه لا يجوز إلا لضرورة الشعرِ على السعة وكثرة الاستعمال؛ لأنَّ نون الوقاية تصون الكلمة من تغيير آخرها.

←←←

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/٣، شرح ابن عقيل ١١١/١، أوضح المسالك ١١٠/١، التصريح ١١٨/١.

(١) البيت من البحر الوافر، وهو لزيد الخيل الذي سماه النبي بعد ذلك زيد الخير.

واللغة فيه: المنية: أمنية يتمناها الإنسان، جابر: رجل من غطفان كان يتمنى لقاء (زيد).

والمعنى: تمنى زيدٌ الأسدي لقائي، كمنية جابر الغطفاني ، الذي قهره زيدٌ أيضا، وكان يتمنى لقاءه ولو فقد بسبب ذلك بعض ماله.

والشاهد فيه قوله: (ليتي)، حيث حذف نون الوقاية من (ليت)، وهذا ضرورة أو قليل، وقد جاء على مذهب الفراء.

ينظر: شرح الجزولية ص٦٤٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/٣، شرح الرضي ٤٥٣/٢، الأشموني ١٤٤/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٦٩/٢، شرح المفصل ١٢٣/٣، التصريح ١١٨/١.

المبحث الثاني

نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة

المطلب الأول:

نون التوكيد الثقيلة بين الفرع والأصل:

من علامات الفعل نون التوكيد الثقيلة والخفيفة، ويدخلان على الفعل المضارع والأمر، نحو قوله-عز وجل: ﴿لَيُسجَنَنَّ وَلِيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾[1]، والأمر كقولك: اكتبَنَّ الدرسَ يا زيدُ[2].

العرض والمناقشة:

اختلف النحويون في نوني التوكيد أيهما الأصل على قولين:

القول الأول: مذهب سيبويه والبصريين: أنَّ كلاً منهما أصل؛ لتخالف بعض أحكامهما[3].

قال سيبويه: "فالخفيفة في الكلام على حدة، والثقيلة على حدة، ولأن تكون الخفيفة حُذف منها المتحرك أشبه؛ لأنَّ الثقيلة في الكلام أكثر، ولكنا جعلناها على حدة؛ لأنَّها في الوقف كالتنوين...ولو كانت بمنزلة نون لكن، وأنْ، وكأنْ التي حُذفت عنها المتحركة لكانت مثلها في الوقف"[4].

---

(١) يوسف: من الآية: ٣٢.

(٢) ينظر: شرح الأشموني ٣٨٨/٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٥٢٥/٣، شرح المفصل ٣٨/٩، شرح الرضي ٤٩٢/٤، الهمع ٥٠٩/٢، التصريح ٣٠٠/٢، شرح الأشموني ٣٨٨/٣، حاشية الصبان ٣١٤/٣.

(٤) الكتاب ٥٢٥/٣.

ووافقهم الرضي ، حيث قال: "واعلم أنَّ كلاًّ من الثقيلة والخفيفة حرف برأسِها، وعند أكثر الكوفيينَ المخففة فرعُ المُثقلة"(١).

ويظهر ذلك أيضا في قول المرادي: "للتوكيد نونان: ثقيلة كنون(اذهبَنَّ)، وخفيفة كنون (اقصدنهما)، وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما"(٢).

وأكَّد الشيخ خالد أنَّهما أصلان عند البصريين فقال: "لتوكيد الفعل نونان: ثقيلة وخفيفة، نحو{لَيُسجَنَنَّ وليكُونا مِنَ الصَّاغِرِينَ}، وهما أصلان عند البصريين"(٣).

واحتجوا جميعا باختلاف بعض أحكام النونين(٤)، كقلب نون التوكيد الخفيفة ألفا، أو حذفها، ويظهر ذلك في قول الصبان: "ذهبَ البصريون إلى أنَّ كلا منهما أصل؛ لتخالف بعض أحكامهما"(٥).

وشرح ناظر الجيش اختلاف بعض أحكامهما فقال: "واستدل سيبويه على ذلك بأنها تبدل ألفا في الوقف ، وتحذف في مثل: الزيدون هل يقومنْ إذا وقفت أيضا"(٦).

القول الثاني: مذهب يونس والكوفيين: أنَّ النُّونَ الخفيفةَ فرعُ الثقيلةِ(٧).

وذكر ابنُ يعيشَ مخالفة الكوفيين لسيبويه فقال: "والكوفيونَ يزعمونَ أنَّ النُّونَ الخفيفةَ أصلها الشديدة، فخُفِفَتْ كما خُفِفَتْ (إنَّ ولكنَّ)، ومذهبُ سيبويهِ أنَّ كلَ

---

(١) شرح الرضي ٤/٤٩٣.

(٢) توضيح المقاصد للمرادي ص١١٧٠.

(٣) التصريح ٢/٢٩٩، حاشية الصبان ٣/٣١٤.

(٤) ينظر: الهمع ٢/٥٠٩.

(٥) حاشية الصبان ٣/٣١٤.

(٦) تمهيد القواعد ص٣٩١٧.

(٧) ينظر: شرح الرضي ٤/٤٩٢، شرح المفصل ٩/٣٨، توضيح المقاصد ص١١٧٠، الهمع ٢/٥٠٩، التصريح ٢/٣٠٠، شرح الأشموني ٣/٣٨٨، حاشية الصبان ٣/٣١٤.

واحدٍ منهما أصل"[١].

وأشار الشيخ خالد إلى أنَّه مذهب يونس فقال: "المجيز لوقوع الخفيفة بعد الألف هو يونسُ والكوفيونَ، القائلون بأصالة الشديدة وفرعية الخفيفة"[٢].

واحتجوا بما يأتي:

أولا: اختصاص الخفيفة بما لا يجوز في الثقيلة، كقلبها ألفا في نحو (وليكوناً)[٣] ، وحذفها في نحو:

لا تُهينَ الفقيرَ علَّكَ أنْ تَرْ كعَ يوماً والدَّهرُ قد رفعَهْ[٤]

أي: لا تهينَنْ، فحُذِفتْ ؛ لسكونها وسكون ما بعدها.

ورُدّ بأنَّ الفرع قد يختص بما ليس للأصل أحيانا[٥].

ثانيا: القياس على (إنْ) و(لكنْ) المخففتَينِ من(إنَّ) و(لكنَّ)[٦].

---

(١) شرح المفصل ٣٨/٩.

(٢) التصريح ٣١٢/٢.

(٣) ينظر: المقاصد ٥٦٥/٥.

(٤) البيت من البحر المنسرح، للأضبط بن قريع السعدي.

والمعنى: لا تحتقر أحدا ممن تظنهم دونك ، فالأيام دول وقد ينتقل فقره إليك.

والشاهد فيه قوله: (لا تهين) ، حيث حذفت نون التوكيد الخفيفة لالتقائها ساكنة مع اللام الساكنة التي في (الفقير).

ينظر: شرح المفصل ٤٣/٩، أوضح المسالك ١١١/٤، المقاصد ٥٦٩/٥، التصريح ٢٩٩/٢، ٣١٢، شرح الأشموني ٤١٨/٣.

(٥) ينظر: التصريح ٢٩٩/٢.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٣٨/٩.

ورُدَّ بأنَّ حكم (إنَّ) و(لكنَّ) بعد التخفيف كحكمهما قبله، بخلاف نون التوكيد فإنَّها إذا خففتْ تقلب ألفا في الوقف، وتُحذَف إذا لقيها ساكن، واختلافهما في الحكم دليل اختلافهما في أنفسِهما(١).

القول الثالث: قيل: أنَّ النُّون الخفيفة هي الأصل(٢).

قال الصبان: "وذهب الكوفيون إلى أنَّ الخفيفة فرع الثقيلة، وقيل: بالعكس"(٣).

واحتجوا بأنَّ الثقيلة زائدة في اللفظ وفي المبنى، والخالي من الزيادة هو الأصل.

الترجيح:

يتبين من العرض السابق أنَّ الرأي الراجح هو أنَّ النون الخفيفةُ فرع عن الثقيلةِ، فتقِلُّ عنها في التَّوكيدِ؛ لمراعاة زيادة المبنى الذي في الثقيلةِ دونَ الخفيفةِ.

(١) ينظر: السابق ٣٨/٩.

(٢) ينظر: شرح الرضي٤/٤٨٤.

(٣) حاشية الصبان ٣١٤/٣.

المطلب الثاني

أيُّ نوني التوكيد أشدُّ توكيداً؟

يُبنى الفعل المضارع على الفتح إذا اتصلت به نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة نحو قوله عز وجل: ﴿لَيُسجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾[1][2]، وصار التوكيد بهما موضعَ خلافٍ بين النحويين كما يأتي.

العرض والمناقشة:

اختلف النحويون في أيِّ النُّونين أشد توكيداً على قولين:

القول الأول: مذهب سيبويه[3]: أنَّ كلا النونَيْنِ للتوكيد[4].

قال سيبويه: "اعلم أنَّ كلَّ شيءٍ دخلته الخفيفة فقد تدخله الثقيلة، كما أنَّ كلَّ شيءٍ تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة"[5].

القول الثاني: مذهب الخليل والجمهور: أنَّ النُّونَ الثقيلةَ أشدُّ توكيداً من النُّون الخفيفة[6].

---

(١) يوسف: من الآية: ٣٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٥١٠.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٩/٣٨، الهمع ٢/٥٠٩، المقاصد ٥/٥٦٥.

(٤) هذا الكلام مخالف لما جاء في حاشية الصبان حيث ذكر بعدَ قوله-عز وجل-: {ليسجنن وليكونا من الصاغرين}: "قيل: أكدت في الأولى بالثقيلة لقوة قصدها سجنه وشدة رغبتها فيه، وفي الثاني بالخفيفة ؛ لعدم قدرة قصدها تحقيره وإهانته وعدم شدة رغبتها في ذلك لما عندها من المحبة له". حاشية الصبان ١/٨٧.

(٥) الكتاب ٣/٥٠٨.

(٦) ينظر: الإنصاف ص٥٢٦، شرح المفصل ٩/٣٧، الارتشاف ص٦٥٣، المقاصد ٥/٥٦٥، التصريح ٢/٣٠٠، البرهان في علوم القرآن للزركشي ٢/٤١٩

قال سيبويه: " وزعم الخليل أنَّهما توكيد كما التي تكون فصلا، فإذا جئت بالخفيفة فأنتَ مؤكِّد، وإذا جئت بالثقيلة فأنتَ أشدُّ توكيداً"(١).

ويظهر ذلك في قول أبي البركات الأنباري: "الثقيلة آكد في هذا المعنى من الخفيفة"(٢).

ووافقهم ابن يعيش حيث قال: "والمشددة أبلغ في التوكيد من المخففة؛ لأنَّ تكرير النُّون بمنزلة تكرير التأكيد"(٣).

وحجتهم:

أولا: أنَّ القول بشدة الثقيلة عن الخفيفة مما يجعل التوكيد بها أبلغ نقله سيبويه عن الخليل وهو زعيم أهل اللغة(٤).

ثانيا: أنَّ تكرار النُّون يدل على الزيادة، قال الزركشي عن النُّون الثقيلة: "هي بمنزلة ذكر الفعل ثلاث مرات"، وقال عن الخفيفة: "هي بمنزلة ذكر الفعل مرتين"(٥).

الترجيح:

يتبين من العرض السابق أنَّ قول الخليل هو الراجح؛ لأنَّ زيادة المبنى هو زيادة في المعنى، فتكرير النون يزيد الثقيلة توكيداً فتصير آكدَ منَ الخفيفةِ، كما كان في (إنْ) المخففة من (إنَّ) فإنَّ الثقيلة هي الأصل.

---

(١) الكتاب ٥٠٩/٣.

(٢) الإنصاف ص٥٢٦.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٣٧/٩.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٥٦٥/٥، حاشية الصبان ٣١٤/٣.

(٥) البرهان في علوم القرآن ٤١٩/٢.

المطلب الثالث

توكيد المضارع المستوفي للشروط بين الوجوب والجواز

لا خلاف في أنَّ الفعلَ المضارع يُؤكَّدُ بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة إذا كان مستوفيا شروط التوكيد الخمسة، وهي: أن يكون مضارعا، مثبتاً، مستقبلاً ، جواباً لقسمٍ، غير مفصول من لامه بفاصلٍ، نحو قوله-عز وجل: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[1][2]، وإنَّما الخلاف في حكم وجوب هذا التوكيد .

العرض والمناقشة:

اختلف النحويون في حكم توكيد الفعل المضارع بالنُّون إذا استوفى شروط التوكيد على قولين:

القول الأول: قول سيبويه وجمهور البصريين: وجوب توكيد المضارع الواقع جوابا لقسم غير منفي، وغير مفصول من لامه بفاصل، حيث تلزمه النون واللام ولا يستغنى بواحدة دون الأخرى[3].

قال سيبويه: "إذا حلفتَ على فعل غير منفي لم يقع لَزِمته اللامُ ، ولَزِمتْ اللامَ النُّونُ الخفيفة أو الثقيلةُ في آخر الكلمة، وذلك قولك: واللهِ لأفعلَنَّ"[4].

---

(١) سورة الأنبياء: من الآية: ٥٧.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٩٥/٤.

(٣) ينظر: الكتاب ١٠٥/٣، الأصول ١٩٩/٢، شرح المفصل ٣٩/٩، شرح الرضي للكافية ٤٨٨/٤، توضيح المقاصد ص١١٧٤، أوضح المسالك ٩٥/٤، ، الهمع ٥١٠/٢، شرح الأشموني ٣٩٩/٣.

(٤) الكتاب ١٠٥/٣.

ووافقه ابن يعيش وذكر سبب لزوم النون فقال: "وهذه النون تقع هنا لازمة لو قلت: والله ليقوم زيد لم يجز؛ وإنما لزمت ههنا لئلا يتوهم أنَّ هذه اللام التي تقع في خبر (إنَّ) لغير قسم، فأرادوا إزالة اللبس بإدخال النون وتخليصه للاستقبال"(١).

وتبعه ابن هشام أيضا وذكر شروط توكيد المضارع بها فقال: "أمَّا المضارع فله حالات: أحدها: أن يكون توكيده واجبا، وذلك إذا كان مثبتا، مستقبلا، جوابا لقسم، غير مفصول من لامه بفاصل..."(٢).

وحجتهم في ذلك ما يأتي:

أولا: أنَّ نحو قولك: واللهِ ليقوم زيد لم يجز؛ لأنَّه يتوهم أنَّ هذه اللام التي تقع في خبر (إنَّ) لغير قسم، فأرادوا إزالة اللبس بإدخال النون وتخليصه للاستقبال(٣).

ثانيا: كراهة توكيد الفعل بأمر منفصل وهو القسم من غير أن يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له(٤).

القول الثاني: مذهب الكوفيين: أنَّ توكيد الفعل المضارع المستوفي للشروط الواقع في جواب قسم غير مفصول من لامه بفاصل جائز ، ويجوز أيضا تعاقب اللام والنون فيكتفى بأحدهما(٥).

وذكر المرادي أنَّ سبب ذلك عندهم وروده في الشعر فقال: "أما بعد القسم فهو واجب عند البصريين بالشروط المذكورة، فلا بد عندهم من اللام والنون، وأجاز

---

(١) شرح المفصل ٣٩/٩.

(٢) أوضح المسالك ٩٥/٤.

(٣) شرح المفصل ٣٩/٩.

(٤) حاشية الصبان ٣١٩/٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط ١٤٢/٣، الأشموني ٣٩٩/٣، حاشية الصبان ٣١٩/٣.

الكوفيون تعاقبهما وقد ورد في الشعر"[1].

وأشار الأشموني إلى مخالفتهم البصريين في ذلك فقال: "التوكيد في هذا النوع واجب بالشروط المذكورة كما نص عليه في التسهيل[2]، وهو مذهب البصريين، فلا بد عندهم من اللام والنون...وأجاز الكوفيون تعاقبهما"[3].

واستدلوا بما يأتي:

أولًا: قول النبي– صلى الله عليه وسلم – : "لَيَرِدُ عليَّ أقوامٌ أعرفُهُم ويعرِفونِي"[4].

ثانيا: قول ابن رواحة:

فلا وأبي لنأتيها جميعاً ولو كانت بها عربٌ ورُومُ(5)

ثالثا: حكاية سيبويه: (والله لأضربه)[6].

---

(١) توضيح المقاصد ص١١٧٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢٠٩/٣. قال ابن مالك: "(وقلت في الغالب)، احترازا من نحو قول النبي – صلى الله عليه وسلم–: "ليردُ عليَّ أقوامٌ أعرفهم ويعرفوني".

(٣) الأشموني ٣٩٨/٣.

(٤) الحديث في صحيح البخاري ، كتاب (الرقاق)، (باب الحوض) ١٢٠/٨، رقم(٦٥٨٣)، وفي صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض النبي ص١٢٥٦، حديث رقم٢٦. ط: دار المغني ، ط: أولى، ١٤١٩هـ–١٨٩٨م.

(٥) البيت من البحر الوافر، وهو لعبد الله بن رواحة، وكان البيت للتحريض يوم مؤتة على حرب الروم.

والشاهد فيه قوله: (لنأتيها)، حيث إنَّ الفعل استوفى شروط توكيده بالنون ولم يؤكّد، وذلك قليل.

ينظر البيت في: شرح التسهيل ٢٠٩/٣، مغني اللبيب ٤٩٧/٦، المساعد ٣١٥/٢.

(٦) ينظر: حاشية الصبان ٣١٩/٣.

وردَّ البصريون على ذلك بالشذوذ[١]، كما ردَّ ابن مالك تجويزَهم معاقبة النون واللام بقوله في التسهيل: "المقسَم عليهِ جملة مؤكدة بالقسمِ...وإن كان أولُ الجملةِ مضارعا مستقبلاً غير مقارن حرف تنفيس ولا مقدَّم معموله لم تغنه اللام غالبا عن نون التوكيد"[٢].

الترجيح:

يتبين مما سبق أنَّ الجمهور قال بلزوم النون مع القسم ، وقال الكوفيون بالجواز ؛ لثبوت عدم التوكيد بالنون في السنة وكلام العرب كما سبق، ولكنِّي أرجح أكثرية التوكيد مع القسم، وإن جاء غير مؤكَّد بها فهو قليل، ومما يؤكِّد ذلك قول الشاطبي: "وإن لزمت في القسم، فذلك أمرٌ أكثري، ولا يُمتنع عدم اللحاق"[٣].

(١) ينظر: شرح الرضي للكافية ٤٨٨/٤، المساعد ٣١٦/٢.

(٢) شرح التسهيل ٢٠٨/٣.

(٣) المقاصد ٥٤٣/٥.

المطلب الرابع

حكم توكيد المضارع بعد (لمْ)

يؤكَّد الفعل المضارع المثبت المستقبل الواقع بعد القسم، غير مفصول بينه وبين اللام بفاصل، نحو: والله لتكتبَنَّ الدرسَ، فإن كان الفعل واقعاً بعد (لمْ) الجازمة؛ فإنَّ في توكيده خلافا[1].

العرض والمناقشة:

اختلف النحويون في حكم توكيد الفعل المضارع بعد(لمْ) الجازمة على قولين:

القول الأول: مذهب سيبويه: أنَّه لا يجوز توكيد المضارع بعد(لمْ)، وما جاء من ذلك فهو لا يكون إلا في الشعر ضرورة .

قال سيبويه بعد قول الشاعر:

يحسَبُهُ الجاهلُ ما لمْ يعلمَا شيخاً على كرسيِّه معمَّما[2]

شبهه بالجزاء حيث كان مجزوما وكان غير واجب، وهذا لا يجوز إلا في اضطرار، وهي في الجزاء أقوى"[3].

يريد: أنَّ التوكيد بعد (لم) يكون للاضطرار، ولكنه بعد (إمَّا) أقوى.

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٥/٥٤٨.

(٢) البيت من الرجز، للعجاج وينسب لأبي حيان الفقعسي، وقيل لمساور بن هند العبسي .
والشاهد فيه قوله: (ما لم يعلما)، حيث أَكدَّ الشاعر الفعل المضارع (يعلما) بالنون الخفيفة المقلوبة ألفا، وذلك بعد حرف النفي(لمْ)، وهو قليل.
ينظر: ديوان العجاج ٢/٣٣١، الكتاب ٣/٥١٦، الأصول ٢/٢٠٠، سر الصناعة ٢/٦٧٩، شرح المفصل ٩/٤٢، أوضح المسالك ٤/١٠٦، المقرب ص: ٤٢٩، ضرائر الشعر (ص٤٨،٢٩)، الرضي ٤/٤٨٧، التصريح ٢/٣٠٥.، شرح الكافية (ص١٤٠٦).

(٣) الكتاب ٣/٥١٦.

وأكَّد الشاطبي ذلك بقوله: "وسيبويه لا يجيزه إلا في الشعر في الاضطرار"(١).

ووجه مجيئه مؤكدا بعد (لمْ) في الشعر عند سيبويه الحمل على (لا) و (ما) المحمولَينِ على (لا) الناهية(٢).

وممَّا يحتج به لسيبويه أنَّ الفعل بعد (لمْ) يكون ماضيَ المعنى كالذي بعد (ربما)(٣).

القول الثاني: مذهب جمهور النحويين كابن جني(٤)، وابن مالك(٥)، وابن هشام(٦)، والشاطبي(٧)، والشيخ خالد(٨): جواز توكيد المضارع بعد (لم) لكن بقلة.

قال ابن جني عند الكلام عن إبدال الألف من الساكنة: "إبدالها من نون التوكيد الخفيفة إذا انفتح ما قبلها ووقفتَ عليها...قال الشاعر:

يحسَبُهُ الجاهلُ ما لمْ يعلمَا شيخاً على كرسيِّه معمَّما

يريدُ: ما لمْ يعلمَنْ"(٩).

ووافقه ابن هشام فقال: "أن يكون أقل-أي التوكيد بالنُّون-وذلك بعدَ (لمْ)"(١٠).

---

(١) المقاصد ٥/٥٤٨.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٥١٦، المقاصد ٥/٥٤٨.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ص١١٧٦.

(٤) ينظر: سر الصناعة ٢/٦٧٩.

(٥) ينظر: شرح الكافية (ص١٤٠٥).

(٦) ينظر: أوضح المسالك ٤/١٠٦.

(٧) ينظر: المقاصد ٥/٥٥٠.

(٨) ينظر: التصريح ٢/٣٠٤.

(٩) ينظر: سر الصناعة ٢/٦٧٩، ضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٩.

(١٠) أوضح المسالك ٤/١٠٦.

وأكَّدَ الشاطبي على قلتِه فقال: "قولُك: (لمْ يقومَنَّ زيدٌ) قليلٌ"[1].

واستدلوا بما يأتي:

أولا: قراءة قوله- عز وجل-: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[2].

على أنَّ فتحة الحاء دليل على أنَّ أصلها: نشرحنْ، بنون توكيد خفيفة.

ثانيا: البيت السابق ذكره.

ثالثا: أنَّ المنفي غير واجب بل مستقبلٌ[3].

الترجيح:

يتبين من العرض السابق أنَّ قول سيبويه هو الراجح، وهو منع توكيد الفعل بعد (لمْ)؛ لأنَّ الفعل بعدها ماضي المعنى، ولا يُؤَكَّد الماضي بالنُّون؛ لأنَّها تخلِّص الفعلَ للاستقبال.

(١) المقاصد الشافية ٥/٥٣٩.

(٢) الشرح: آية: ١.

(٣) ينظر: المقاصد ٥/٥٤٨.

المطلب الخامس

حكم دخولِ النُّونِ الخفيفةِ بعد فعلِ الاثنينِ وجماعةِ الإناثِ

يؤكَّد الفعل بإحدى نوني التوكيد : الثقيلة والخفيفة[١]، ولا خلافَ في دخول النون الثقيلة في الفعل المتصل به ألف الاثنين، أو نون النسوة، نحو: اضربانِّ، واضربنانِّ، وإنَّما الخلاف في وقوع النون الخفيفة في ذلك[٢] .

العرض والمناقشة:

وقع خلاف بين النحاة في حكم دخول النون الخفيفة بعد ألف الاثنين ونون جماعة الإناث على قولين:

القول الأول: مذهب الخليل وسيبويه والبصريين[٣]: أنَّ دخولَ نونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ بعد ألف الاثنينِ ونون جماعة الإناث ممتنع، وذهب إلى ذلك المبرد[٤]، والزمخشري[٥]، وابن هشام[٦]، والشيخ خالد[٧].

قال سيبويه: "إذا كان فعلُ الاثنينِ مرفوعاً وأدْخلْتَ النُّونَ الثَّقيلةَ حذفتَ نونَ الاثنينِ؛ لاجتماعِ النوناتُ، ولم تَحذفْ الألفَ لسكونِ النُّونِ؛ لأنَّ الألفَ تكونُ قبلَ الساكنِ المدغمِ، ولو أذهبتها لم يُعلَم أنَّك تريدُ الاثنينِ، ولمْ تكنِ الخفيفة ههنا؛ لأنَّها ساكنة ليست مدغمةً فلا تَثْبت معَ الألفِ، ولا يجوزُ حذفُ الألف فيلتبسَ

---

١) ينظر: التصريح ٢/٢٩٩.

٢) ينظر: شرح المفصل ٩/٣٨.

٣) ينظر: الكتاب ٣/٥٢٦، المقتضب٣/٢٣، سر صناعة الإعراب ٢/٧٢١، الجنى١٧٦، أوضح المسالك ٤/١١١، المقاصد الشافية ٥/٥٦٣.

٤) ينظر: المقتضب ٣/٢٤.

٥) الإنصاف ص٥٢٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٣٧.

٦) ينظر: أوضح المسالك ٤/١١١.

٧) ينظر: التصريح ٢/٣١٠.

بالواحد..."[1].

وقال أيضا: "وقال الخليل: إذا أردت الخفيفة في فعل الاثنين كان بمنزلته إذا لمْ ترد الخفيفة في الوصل والوقف؛ لأنَّه لا يكون بعد الألف حرف ساكن ليس بمدغم"[2].

ووافقهم ابن يعيش فقال : "وكل موضع تدخل فيه الشديدة فإنَّ الخفيفة تدخل فيه أيضا إلا مع فعل الاثنين وفعل جماعة النساء، فإنَّ الخليلَ وسيبويهِ كانا لا يريانِ ذلك"[3].

وتبعه ابن هشام في قوله: "الخفيفة لا تقع بعد الألف"[4].

حجتهم:

أنَّ التقائها ساكنة مع الألف يجعلها تلتبس بالمفرد، نحو: يضربانِنْ، فإذا حذفت نون الرفع لتوالي النونات قلتَ (يضربانْ) فإذا حذفتَ الألف لالتقاء الساكنين قلتَ(يضربَنْ)، فيلتبس بالمفرد، وكذلك في (يضربنانْ)، فإنَّ الألف زيدت لتفصل بين نون النسوة ونون التوكيد، فتلتقي النون الخفيفة ساكنة مع الألف ، لذا امتنع دخول نون التوكيد الخفيفة في هذين الموضعين[5].

قال الشاطبي: "النُّون التوكيديةُ الخفيفةُ لا تقعُ بعدَ الألفِ، إذا أُريدَ توكيدُ الفعلِ الَّذي في آخرِهِ ألف ، سواء كانت تلك الألف ضميراً أم علامةً"[6].

---

(١) الكتاب ٥١٩/٣.

(٢) الكتاب ٢٥٢/٣.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٩.

(٤) أوضح المسالك ١١١/٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٩، المقاصد الشافية ٥٦٢/٥.

(٦) المقاصد ٥٦٢/٥.

القول الثاني: مذهب يونس[١] والكوفيين[٢]: أنَّهُ يجوزُ دخولُ النُّونِ الخفيفةِ بعدَ ألف الاثنين ونون جماعةِ الإناث، تقول: اضربَانْ، واضربَنانْ.

قال سيبويه: "وأمَّا يونسُ وناسٌ من النَّحويين؛ فيقولون: اضربانْ زيداً، واضربنانْ زيداً، فهذا لم تقله العربُ وليس له نظيرٌ في كلامها؛ لا يقعُ بعدَ الألفِ ساكنٌ إلا أن يُدغم"[٣].

وأشار ابن يعيش إلى أنَّ يونس جعله كالتثنية فقال: "وكان يونس يجيزُ ذلك ويقول: اضربْنَانْ، وهلْ تضربنانْ، كما يفعل ذلك في التثنية، وكأنَّه يكتفي بأحدِ الشرطَيْنِ، وهو المدُّ الَّذي في الألفِ"[٤].

وذكر المرادي أنَّه مذهب الكوفيين أيضا فقال: "ومذهب يونس كمذهب الكوفيين في وقوع الخفيفة بعد الألف"[٥].

وأكَّد الشيخ خالد أنَّ ذلك مذهب يونس والكوفيين فقال: "لا يُقالُ: قومانْ، واقْعدانْ، بسكون النُّونِ؛ لئلا يلتقي ساكنان على غير حدِّهما، ونُقِلَ عن يونسَ والكوفيينَ إجازَته...الحكم الثاني من أحكامِ الخفيفة أنَّها لا تؤكِّدُ الفعلَ المسندَ إلى نونِ الإناثِ"[٦].

---

(١) ينظر: المقتضب ٢٤/٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٥٢٧/٣، شرح الرضي ٤٩٢/٤، توضيح المقاصد ص١١٨٤، المقاصد ٥٦٤/٥.

(٣) الكتاب ٥٢٧/٣.

(٤) شرح المفصل ٣٨/٩.

(٥) توضيح المقاصد ص١١٨٤.

(٦) التصريح ٣١٠/٢ -٣١١.

حجتهم:

أولا: أنَّ هذه النُّونَ الخفيفةَ مخففةٌ منَ الثقيلةِ، والنُّونَ الثقيلةَ تدخل في هذين الموضعين، فكذلك النُّون الخفيفة.

ثانيا: أنَّ هذه النُّونَ إنَّما دخلتْ في القسمِ والأمر والنَّهي والاستفهامِ والشرط ب(إمَّا) لتوكيد الفعل المستقبل، فكما يجوز إدخالها للتوكيد على كل فعل مستقبل وقع في هذه المواضع؛ فكذلك فيما وقع الخلاف فيه، فقد جاء في كلام العرب ما أدَّى إلى اجتماع الساكنين، كقراءة (محياي) في قوله-عز وجل-﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [1] بسكون الياء، وما ورد من كلام العرب : "التقت حلقتا البطان"، فأثبتوا الألف مع لام التعريف[2].

وردَّ المبرد ما ذهب إليه يونس، فقال: "يقول-أي يونس-اضربانْ زيدا، وللنساء: اضربنانْ زيدا، فيجمع بين ساكنين، ولا يوجد مثل هذا في كلام العرب إلا أن يكون الساكن الثاني مدغما والأول حرف لين"[3].

الترجيح:

يتبين من العرض السابق أنَّ القول الراجح هو قول الخليل والجمهور، حيث إنَّه لا يقال: اضربانْ، بالإسكان، ولا هلْ تضربانْ؟ ، وإن سُمعَ فهو قليل نادر، والعرب تحذف أحد الساكنين، فلو حذِفت الألف التبس المثنى وجمع الإناث بالمفرد.

---

(١) الأنعام : من الآية ١٦٢، وقد قرأها نافع وأبو جعفر وابن ذكوان وهشام بتخفيف النون، والباقون بتشديدها (ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي). ينظر: شرح طيبة النشر في القراءات العشر للإمام ابن الجزري الدمشقي (ص٢٢٥).

(٢) ينظر: الإنصاف ص٥٢٣، المقاصد ٥/٥٦٤.

(٣) المقتضب ٣/٢٤.

المطلب السادس

حكم توكيد الفعل المضارع المنفي ب(لا)

يُؤَكَّد الفعلُ المضارع بعد النَّهي، نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ [١][٢]، أما توكيده بعد النَّفي ؛ فلا يجوز إلا إن كان النفي ب(لا)، وفي ذلك خلاف بين النحاة.

العرض والمناقشة:

اختلف النَّحويونَ في حكم توكيد الفعل المضارع بالنُّون بعد النفي ب(لا) على قولين:

القول الأول: مذهب الجمهور[٣]: أنَّ التوكيد بعد (لا) النَّافية ممتنع، نحو قوله-عز وجل-: ﴿لَا أُقْسِمُ﴾[٤]، وما جاء من ذلك فهو نهي أو في معنى النَّهي[٥].

قال المرادي: "ومذهب الجمهور منع التوكيد بالنون بعد(لا) النافية إلا في الضرورة"[٦].

واختاره السيوطي فقال: "وتدخل-أي النون-لزوما المضارع المثبت، المستقبل، جواب قسم، نحو: والله ليقومَنَّ بخلاف المنفي، نحو: ﴿لَا أُقْسِمُ﴾"[٧].

---

(١) إبراهيم: من الآية: ٤٢.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٩٩/٤، شرح الرضي للكافية ٤٨٧/٤.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ص١١٧٧، شرح الأشموني ٤٠٦/٣.

(٤) القيامة: من الآية : ١.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية ٥٤٩/٥، شرح الأشموني ٤٠٥/٣.

(٦) توضيح المقاصد ص١١٧٧.

(٧) الهمع ٥١١/٢.

القول الثاني: قول ابن جني[١]، وابن مالك[٢]: يجوز توكيد المضارع بعد النفي ب(لا) كثيراً على التشبيه بالنهي[٣].

قال ابن مالك: "وقد يؤكَّد بإحدى النونين المضارع المنفي ب(لا) تشبيها بالنهي"[٤].

ونقل ذلك المرادي فقال: "ومذهب الجمهور منع التوكيد بالنون مع(لا) النافية إلا في الضرورة، وأجازه المصنف[٥]، وابن جني"[٦].

وحجتهم:

أولا: ما جاء به التنزيل، نحو قوله –عزوجل: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾[٧]؛ فقوله: (لا تصيبنَّ) صفة ل (فتنة).

ثانيا: قول الشاعر:

فلا الجارةُ الدنيا لها تلحَيَنَّها ولا الضيفُ عنها إن أقامَ مُحوَّل[٨]

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد ص١١٧٧، الأشموني ٤٠٦/٣، حاشية الصبان ٣٢٣/٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٥٣/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية (ص١٤٠٣)، وشرح التسهيل ٢١٠/٣، حاشية الصبان ٣٢٣/٣.

(٤) شرح الكافية ٥٣/٢.

(٥) يقصد بذلك ابن مالك.

(٦) توضيح المقاصد ص١١٧٧.

(٧) الأنفال: من الآية: ٢٥.

(٨) البيت من البحر الطويل ، وهو للنمر بن تولب.

واللغة فيه: الجارة الدنيا: أقرب الجارات، تلحينها: تلومها وتذمها، محول: منتقل.

والشاهد فيه قوله: (فلا...تلحينها)، حيث أكد الفعل بعد (لا) النافية تشبيها لها ب(لا) الناهية وهذا جائز على مذهب ابن جني وابن مالك.

←←←

ثالثا: أنَّ المنفي ب(لا) يشبه النَّهي؛ لأنَّ النهي نفي كما أنَّ الأمر إيجاب[١].

قال ابن يعيش: "وقد تدخل هذه النون مع النفي تشبيها له بالنهي؛ لأنَّ النهي نفي كما أنَّ الأمرَ إيجاب"[٢].

وأوَّله الجمهور كما يأتي:

أولا: أنَّ (لا) في الآية السابقة ناهية والجملة محكية بقول محذوف.

وردَّ قولهم ابن مالك، حيث قال: "وزعم قوم أنَّ هذا نهي وليس بصحيح"[٣].

ثانيا: أنَّه قد أقيم المسبب مقام السبب، والمعنى: لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم، ثم عُدِل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة؛ لأنَّ الإصابة مسببة عن التعرض[٤].

قال الشاطبي: "وقد تأوَّله المبرد على أنَّ المعنى النَّهي"[٥].

القول الثالث: مذهب بعض النَّحويينَ كابنِ هشام[٦]، والشيخ خالد: أنَّ توكيد المضارع بنون التوكيد بعد المنفي ب(لا) جائز بقلةٍ.

قال الشيخ خالد: "الحالة الرابعة: أن يكون توكيده- أي: المضارع- بهما - أي: النونين- قليلا ، وذلك بعد (لا) النافية"[٧].

الترجيح:

←←←

ينظر: الديوان ص٣٧٣، شرح الكافية لابن مالك(ص١٤٠٤)، شرح التسهيل ٢١٠/٣، حاشية الصبان ٣٢٢/٣، تمهيد القواعد ص٣٩٣٠.

(١) ينظر: التصريح ٣٠٣/٢، الأشموني ٤٠٥/٣.

(٢) شرح المفصل ٤٢/٩.

(٣) شرح الكافية لابن مالك (ص١٤٠٤).

(٤) ينظر: التصريح ٣٠٣/٢.

(٥) المقاصد ٥٤٩/٥.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ١٠٢/٤-١٠٣.

(٧) التصريح ٣٠٣/٢.

يتبين من العرض السابق أنَّ مذهب الجمهور هو الراجح وهو منع توكيد المنفي ب(لا)، وأنَّ ما ثبت منه في كلام رب العالمين وكلام العرب فعلى معنى النهي أو تشبيها بالموجب، فتحمل نحو: زيدٌ لا يكتبنَّ الدرسَ على نحو: اكتبَنَّ.

المطلب السابع

حكم دخول نون التوكيد في (هلمَّ)

الأصل ألا تدخل نون التوكيد أسماء الأفعال؛ لأنها ليست أفعالاً، وإنما هي أسماءٌ للفعل، نحو: صهْ، ومهْ، وإيهِ يا فتى، ومن ذلك: (هلمَّ) معناه: أقبلْ أو تعالَ، وللعربِ فيهِ لغتان، منهم من يجعله موحدا على كل حال، للواحد والاثنين والجميع والمؤنث وهم أهل الحجاز، ومنهم من يجريه مجرى الفعل ويلحقه الضمائر، وهم أهل نجد[١]، وأما دخولِ نونِ التوكيد في (هلمَّ) فكان موضع خلاف بين لغات العرب.

العرض والمناقشة:

اختلفت العرب في دخول نون التوكيد في اسم الفعل ك(هلم) على لغتين:

الأولى: لغة بني تميم: أنَّ نونَ التوكيد تدخل أسماء الأفعال ك(هلُمَّ)، فتقول: هلُمَّنَّ ؛ لأنَّها عندهم بمنزلة: رُدَّ، ورُدِّي، واردُدْنَ[٢].

قال سيبويه: "وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في(هلمَّ) في لغة بني تميم؛ لأنَّها عندهم بمنزلة: رُدَّ، ورُدَّا، ورُدُّي، واردُدْنَ، كما تقول: هلُمَّ وهلما وهلمِّي، وهلُمُمْنَ"[٣].

ومعنى قوله هذا أنَّهم جعلوا (هلمَّ) بمنزلة الفعل.

وقال المبرد: "وأمَّا على مذهب بني تميم؛ فإنَّ النون تدخلها؛ لأنَّهم يقولون للواحد: هلمَّ، وللاثنين: هلمَّا، ولجماعة النسوة: هلُمَّمْنَ، وللواحدة: هلُمِّي، وإنَّما هي: لُمَّ، لحقتها الهاء، فعلى هذا تقول: هلُمَّنَّ يا رجلُ، وهلُمَّنَّ يا امرأة وهلُمُمْنانِّ يا نسوة، فيكون بمنزلة سائر الأفعال"[٤].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٥٢/١، المقتضب ٢٥/٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٥٢٩/٣، الارتشاف ص٦٥٣.

(٣) الكتاب ٥٢٩/٣-٥٣٤.

(٤) المقتضب ٢٥/٣.

واحتجوا بما يأتي:

أولا: أداء هذه الأسماء معنى الأفعال[١].

قال سيبويه: "واعلم أنَّ ناساً من العرب يجعلون (هلمَّ) بمنزلة الأمثلة التي أُخذَت من الفعل، يقولون: هلُمَّ، وهلُمِّي، وهلُمَّا، وهلُمُّوا"[٢].

ثانيا: أنَّها (لُمَّ) ولحقتها الهاء ، فيكون كسائر الأفعال، وبمنزلة: رُدَّ، رُدِّي، رُدَّا، رُدُّوا، اردُدْنَ[٣].

الثانية: لغة أهل الحجاز: أنَّ نون التوكيد لا تدخل على(هلُمَّ) ؛ لأنَّها ليست فعلا، وإنَّما هي اسمٌ للفعل[٤].

قال سيبويه: "هذا باب ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة، وذلك الحروف التي للأمر والنَّهي وليست بفعل، نحو: إيهٍ وصهْ وَمَهْ، وأشباهها، وهلمَّ في لغة أهل الحجاز كذلك"[٥].

وقال المبرد: "كل هذه –أي: نحو: صهْ ومهْ وإيهِ– لا تدخلها نون؛ لأنَّها ليست بأفعال، وإنَّما هي أسماءٌ للفعلِ، ومن ذلكَ: (هلمَّ) في لغة أهل الحجازِ"[٦].

واحتجوا بأنَّ (هلمَّ) اسمٌ لا فعلٌ، وتلزم حالة واحدة مع المفرد والمثنى والجمع

---

(١) ينظر: شرح الرضي ٤٥٤/٢.

(٢) الكتاب ٢٥٢/١.

(٣) ينظر: المقتضب ٢٥/٣.

(٤) ينظر: الكتاب ٥٢٩/٣، الارتشاف ص٦٥٣.

(٥) الكتاب ٥٢٩/٣.

(٦) المقتضب ٢٥/٣.

والمذكر والمؤنث، والدليل على ذلك قوله – عز وجل: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾[١]، وقوله: عز وجل: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[٢].

الترجيح:

يتبين من العرض السابق أنَّ لغة أهل الحجاز هي الأوْلَى بالقبول؛ لأنَّ اسم الفعل يُشبهَ الحرفَ ، حيث إنَّه لا يتأثر بالعوامل ؛ فيكون بذلك بعيد الشبه عن الفعل، ويلزم حالة واحدة مع المفرد والمثنى والجمع، وعليه فلا يدخله نون التوكيد أيضا.

(١) الأنعام: من الآية: ١٥٠.

(٢) الأحزاب: من الآية: ١٨.

المطلب الثامن

حكم ترك توكيد الفعل بعد (إمَّا)

لا خلافَ في جواز توكيد الفعل إذا كان شرطا ل(إن) المؤَّكدة ب(ما)، نحو قوله-عز وجل-: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾[1]، وإنما الخلاف في حكم ترك هذا التوكيد بعد(إمَّا)[2].

العرض والمناقشة:

اختلف النحاة في حكم ترك التوكيد بعد (إمَّا) على قولين:

القول الأول: سيبويه وجمهور النحويين[3]: أنَّ ترك توكيد الفعل بعد (إمَّا) جائز قليل، وأنَّ توكيده بالنون هو الأكثر والأحسن، نحو قوله-عزوجل-﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ﴾[4].

قال سيبويه: " ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد، وذلك لأنَّهم شبهوا (ما) باللام التي في (لتفعَلَنَّ)، لمَّا وقع التوكيدُ قبل الفعلِ ألزموا النونَ آخرَه كما ألزموا هذه اللام، وإن شئتَ لم تقحم النون كما أنَّك إن شئتَ لم تجيء بها...وتصديق ذلك قوله-عز وجل: ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ﴾ "[5][6].

---

(١) سورة الأنفال: من الآية: ٥٨.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ص٣٩٢٦.

(٣) ينظر: شرح الرضي ٤٨٨/٤، توضيح المقاصد ص١١٧٣، الهمع ٥١١/٢، أوضح المسالك ٩٧/٤، التصريح ٣٠٢/٢، حاشية الصبان ٣١٩/٣.

(٤) سورة الأنعام: من الآية: ٦٨.

(٥) سورة الإسراء: من الآية: ٢٨.

(٦) الكتاب ٥١٥/٣.

وإليه ذهب ابن هشام[١]، والمرادي[٢]، وابن مالك[٣]، وخالد الأزهري[٤]، والأشموني[٥].

وصححه المرادي فقال: "مذهب سيبويه أنَّه ليس بلازم ولكنه أحسن...وهو الصحيح"[٦].

ووافقهم ابن مالك فجعل ترك التوكيد بعد (إمَّا) جائز بقلة، فقال: "الفعل بعد (إمَّا) يقل وقوعه بلا نون...وزعم بعضهم أنَّ ذلك لازمٌ، وأنَّ نحو: إمَّا تفعل أفعل غير جائز وليس بصحيح، بل هو جائز قليل"[٧].

ويظهر ذلك في قول السيوطي: "وتدخل كثيرا، وقيل لزوما المضارع التالي(إمَّا) الشرطية"[٨].

واحتجوا بمجيئه في الشعر كثيرا غير مؤكَد ، كقول الشاعر:

إمَّا تَرَيْنِي اليومَ أمَّ حمزِ قاربتُ بينَ عَنَقِي وجَمْزي[٩]

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ٤/٩٧.

(٢) توضيح المقاصد ص١١٧٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية (١٤٠٩) .

(٤) ينظر: التصريح ٢/٣٠٢.

(٥) ينظر: شرح الأشموني ٣/٣٩٥.

(٦) توضيح المقاصد ص١١٧٣.

(٧) شرح الكافية (١٤٠٩) .

(٨) الهمع ٢/٥١١.

(٩) البيت من الرجز، لرؤبة.

واللغة فيه: العَنَقُ: نوع من سير الدواب والإبل، والجمز: نوع من العدو فوق العَنَق.

والشاهد فيه قوله: (إمَّا تريني)، حيث جاء فعل الشرط بعد (إمَّا) خاليا من نون التوكيد، وهذا قليل.

←←←

وقول الآخر:

يا صاح إمَّا تجِدني غير ذي جِدَةٍ فما التخلِّي عن الخلَّانِ من شِيَمِي[1]

إلى غير ذلك من الشواهد.

قال الصبان: "واختلفوا فيه بعد (أمَّا)، فمذهب سيبويه: أنَّه ليس بلازم، ولكنه أحسن، ولهذا لم يقع في القرآن إلا كذلك وإليه ذهب الفارسي وأكثر المتأخرين، وهو الصحيح، وقد كثُرَ في الشعر مجيئه غير مؤكَّد"[2].

القول الثاني: الزجاج[3]، ونُسب إلى المبرد[4][5]: أنَّ توكيد المضارع بعد (إمَّا) لازمٌ، وتركه ضرورة، وأنَّ نحو: (إمَّا تفعل أفعل) غير جائز[6].

قال ابن يعيش: "وقد اختلفوا في النون مع(إمَّا)، هل تقع لازمة أو لا، فذهب المبرد إلى أنَّها لازمة ولا تُحذف إلا في الشعر تشبيها بالأمر والنهي"[7].

←←←

ينظر: الديوان ص٦٤، الكتاب ٢٤٧/٢، والمقتضب ٢٥١/٤، شرح المفصل ٦/٩، شرح الكافية لابن مالك (ص١٤٠٩)، اللسان(جمَز) ١٨٨/٧، (عنق) ١٤٧/١٢، حاشية الصبان ٣١٩/٣.

(١) البيت من البحر البسيط، ولم يعرف قائله..

الشاهد فيه قوله: (إمَّا تجدني)، حيث ترك التوكيد بالنون بعد (إما)، وهذا جائز بقلة عند بعض النحاة، وقيل : ضرورة.

ينظر: شرح الكافية لابن مالك (ص١٤٠٩)، أوضح المسالك ٩٧/٤، الخزانة ٤٣١/١١، شرح الأشموني ٤٠٠/٣، حاشية الصبان ٣١٩/٣.

(٢) حاشية الصبان ٣١٩/٣.

(٣) ينظر: شرح الرضي ٤٨٨/٤، تحقيق أوضح المسالك ٩٨/٤.

(٤) ذكر ذلك له في شرح الأشموني ٤٠١/٣، بينما ذكر الرضي أنَّ المبرد خالف الزجاج ، فقال: "وعند الزجاج هي–أي نون التوكيد– لازمة مع (إمَّا) خلافا للمبرد". شرح الرضي ٤٨٨/٤.

(٥) ينظر رأيه في: المقاصد الشافية ٥/ ٥٣٨، حاشية الصبان ٣٢٠/٣.

(٦) ينظر: شرح الكافية (ص١٤٠٩).

(٧) شرح المفصل ٤١/٩.

وأشار المرادي إلى مذهب الزجاج فقال: "وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم نون بعد (إمَّا)، وزعما أنَّ حذفها ضرورة"(١).

وقال الأشموني: "وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم النون بعد (إمَّا)، وزعما أنَّ حذفها ضرورة"(٢).

وأشار ابن هشام إلى مذهبهم بقوله : "ومن ترك توكيده قوله:

يا صاح إمَّا تجِدني غير ذي جِدَةٍ وهو قليل ، وقيل : يختص بالضرورة"(٣).

واحتجوا بأنَّه أشبه الأمر والنهي، وأنَّه لم يردْ في القرآن بعد (إمَّا) إلا مؤكَّدا(٤).

قال السيوطي: "ولم يقع في القرآن إلا مؤكَّدا بالنون، ومن ثمَّ قال المبرد والزجاج : إنَّها لازمة لا يجوز حذفها إلا في الضرورة"(٥).

وردَّه ابن مالك بأنَّ هذا التوكيد غير لازم، وإنَّما هو جائز قليل؛ لوروده في كلام العرب كما سبق من الشواهد(٦).

والمنسوب هذا إلى المبرد يخالف ما جاء في المقتضب، فإنَّ كلامه فيه يقتضي عكس ما نُسب إليه، وأنه وافق مذهب سيبويه.

قال المبرد: "اعلم أنهما لا يدخلان من الأفعال إلا على ما لم يجب ، ولا يكون من ذلك إلا في الفعل الذي يؤكد ليقع، وذلك ما لم يكن خبرا فيما ضارع القسم، فأمَّا

---

(١) توضيح المقاصد ص١١٧٣.

(٢ الأشموني ٣/٤٠١.

(٣) التصريح ٤/٩٧.

(٤) ينظر: الهمع ٢/٥١١.

(٥) الهمع ٢/٥١١.

(٦) ينظر: شرح الكافية (ص١٤٠٩).

القسم فإحداهما فيه واجبة لا محالة، وأمَّا ما ضارعت فأنت فيه مخيَّرٌ"(١).

يقصد أنَّ إحدى النونين لازمة في القسم وأمَّا ما ضارعه فأنت فيه مخير، أي: لا يلزم.

وقال أيضا: "فمن مواضعها : الأمر والنهي...ومن مواضعها : الاستفهام...ومن مواضعها: الجزاء إذا لحقت (ما) زائدة في حرف الجزاء؛ لأنَّها تكون كاللام التي تلحق في القسم في قولك: لأفعلَنَّ، وذلك قولُك: إمَّا تأتيَنِّي آتِكَ، ومتى تقعدنَّ أقعد"(٢).

وقد يكون سبب نسبة اللزوم إليه ما فُهم من قوله : " لأنَّها تكون كاللام التي تلحق في القسم في قولك: لأفعلَنَّ، وذلك قولُك: إمَّا تأتيَنِّي آتِكَ، ومتى تقعدنَّ أقعد"(٣).

أي: أنَّ النون بعد (إما) كاللام بعد القسم في اللزوم.

الترجيح:

يتبين من العرض السابق أنَّ القول الراجح هو قول الجمهور وهو أنَّ توكيد المضارع بعد (إمَّا) الشرطية كثير شائع، وأنَّ ترك النون قليل؛ لثبوت ذلك في السماع كثيراً كما سبق، وكان الشاطبي بعد ذكره الشواهد القرآنية يقول: "وهو كثير"، ثم قال بعد ذكره العديد من الشواهد الشعرية: "وذلك كثير في الشعر"(٤).

---

(١) المقتضب ٣/١١.

(٢) المقتضب ٣/١٣.

(٣) المقتضب ٣/١٣.

(٤) المقاصد ٥/٥٣٧.

المطلب التاسع

حكم إعراب الفعل المضارع المؤكَّد بالنون

الأفعال التي تُبنى نوعان: الأول: ما كان أصله البناء ، وهو الأمر والماضي، نحو: اضربْ، وضربَ، والنوع الثاني: ما كان أصلُه الإعراب ثم أُدخلَ عليه حرف توكيدٍ فبُنِيَ معه، وهو المضارع، نحو: تضربَنَّ، وقد وقع خلافٌ بين النحاة في حكم إعرابه بعد دخول نون التوكيد(١).

العرض والمناقشة:

اختلف النحويون في حكم إعراب الفعل المضارع إذا اتصل به نون التوكيد على ثلاثة أقوال:

القول الأول: السيرافي والزجاجي ونُسب إلى سيبويه: وهو أنَّ المضارع المتصل به نون التوكيد مباشرة معرب ، والفتحة جاءت عارضة لالتقاء الساكنين، ولمنع الالتباس بين المفرد وغيره(٢).

قال المرادي: "ذهب قومٌ إلى أنَّ فتحة آخر المؤكَّد عارضة لالتقاء الساكنين، ونسبه الزجاج إلى سيبويه(٣)"(٤).

وقال الشيخ خالد: "واختُلف في هذه الفتحة، فقال ابن السراج والمبرد والفارسي: بناءٌ للتركيب، وقال سيبويه والسيرافي والزجاجي: عارضةٌ للساكنين"(٥).

---

(١) ينظر: الأصول لابن السراج ١٩٩/٢، المقاصد الشافية ٥٢٨/٥.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ص١١٨١، الصبان ١١٨/١.

(٣) هذا منسوب إلى سيبويه ولم أعثر عليه في كتابه.

(٤) توضيح المقاصد ص١١٨١.

(٥) التصريح ٣٠٨/٢.

وأكَّد الأشموني أنَّه للأخفش أيضا، فقال: "ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور، وذهب الأخفش وطائفة إلى الإعراب مطلقا"(١).

القول الثاني: الأخفش والمبرد وابن السراج: أنَّ الفعل المضارع المتصل به نون التوكيد مبني على الفتح مطلقا سواء كانت النون مباشِرة أم لا(٢).

قال المبرد: "اعلم أنَّ الأفعال – مرفوعة كانت أو منصوبة أو مجزومة– فإنَّها تُبنى مع دخول النون على الفتحة؛ وذلك أنَّها والنون كشيء واحد؛ فبُنِيَتْ مع النون بناء خمسة عشر"(٣).

وذكر المرادي مذهب الأخفش فقال: "ذهب الأخفش وقوم إلى البناء مطلقا"(٤).

وجعله لابن السراج أيضا فقال : "وذهب المبرد وابن السراج إلى أنَّها فتحة بناء"(٥).

واحتجوا بما يأتي:

أولا: أنَّه بلحاق النُّون بعُدَ الفعلُ عن شبَهِ الأسماء فعاد إلى أصلهِ من البناء(٦).

ثانيا: أنَّ الأفعال مع دخول النون صارتا كشيء واحد؛ فبُنِيَتْ مع النون بناء خمسة عشر(٧).

---

(١) شرح الأشموني ٦٤/١.

(٢) ينظر: شرح الرضي ٤٩٠/٤، توضيح المقاصد ص٣٠٦، ١١٨١، التصريح ٣٠٨/٢، حاشية الصبان ١١٨/١.

(٣) المقتضب ١٩/٣.

(٤) توضيح المقاصد ص٣٠٦.

(٥) السابق ص١١٨١.

(٦) ينظر: شرح الرضي ٤٩٠/٤.

(٧) ينظر: المقتضب ١٩/٣.

القول الثالث: التفصيل بين أن تباشر فيكون مبنيا أو لا تباشر فيكون معربا وهو قول أكثر النحويين[١].

قال ابن مالك: "المعرب لا يحكم ببنائه لتوكيده بالنون مطلقا، بل المؤكد بها معرب ومبني، فالمعرب ما أُسند إلى ضمير اثنين أو جمع أو مخاطبة، نحو: هل تفعلانّ وهل تفعلُنَّ، وهل تفعلِنَّ، والمبني ما ليس كذلك"[٢].

واختاره ناظر الجيش فقال: "الفعل المضارع بعد توكيده بالنون هل هو معرب أو مبني؟ والمذاهب فيه ثلاثة، يفرق في الثالث منها بين أن تباشر النون الفعل، فيحكم ببنائه، أو يكون بينها وبينه فاصل فيحكم بإعرابه، وهذا هو المذهب المختار"[٣].

وصححه المرادي في قوله: "وهو الصحيح ، ويدل على صحته رد نون الرفع عند حذف نون التوكيد في الوقف، دل على أنَّها مقدَّرة في الوصل"[٤].

الترجيح:

يتبين من العرض السابق أنَّ القول بالتفصيل هو الراجح؛ لما يأتي:

أولا: أنَّ نون التوكيد غير المباشرة تكون مع الضمير والفعل كثلاث كلمات ضمت كلٌّ منها إلى الأخرى، فلو بُنيت الكلمة لصارت ثلاث كلمات كالكلمة الواحدة، وهذا ممتنع عند العرب.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣٦/١ توضيح المقاصد ص٣٠٦، الهمع ٦٨/١، تمهيد القواعد ص٣٩٣٧.

(٢) شرح التسهيل ٣٦/١.

(٣) تمهيد القواعد ص٣٩٣٧.

(٤) توضيح المقاصد ص١١٨٧.

ثانيا: أنَّ كثير من النحويين قالوا بشرط المباشرة حتى يُبنى الفعل، كالمرادي في قوله: "ما ذهب إليه الناظم من التفصيل في نون التوكيد بين المباشر وغيره هو المشهور والمتصور"(١).

وكقول السيوطي : "وإن لحقته نون التوكيد فأقوال: أصحُّها بناؤه إن باشرت؛ لتركبه معها، وتنزُّله منزلة صدر المركب من عجزه"(٢).

---

(١) توضيح المقاصد ص٣٠٦.

(٢) الهمع ٦٨/١.

المبحث الثالث

الخلافات النحوية في نون الرفع

المطلب الأول:

اجتماع نون الرفع مع غيرها:

قد تجتمع نون الرفع ونون التوكيد ، فتحذف نون الرفع لتوالي النونات، نحو قوله-عز وجل-﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾[(١)]، ولا تحذف نون التوكيد لئلا يفوت الغرض الذي جاءت من أجله، وقد تجتمع نون الرفع أيضا مع نون الوقاية ، نحو قوله-تعالى: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا أَتَعِدَانِنِي﴾ [(٢)] ويجوز الإدغام، ويجوز الحذف أيضا، ولكن وقع خلاف بين النحاة عند حذف أحدهما هل المحذوف نون الرفع أو نون الوقاية.

العرض والمناقشة:

اختلف النحويون في أيِّ النونينِ هو المحذوف إذا اجتمعت نون الرفع مع نون الوقاية، وذلك على قولين:

القول الأول: مذهب سيبويه وجمهور النحويين[(٣)]: أنَّه إذا اجتمعت نون الوقاية مع نون الرفع، فإنَّ المحذوفة هي نون الرفع، نحو: الزيدونَ يضْربُونِي.

قال سيبويه: "إذا كان فعل الجميع مرفوعا ثم أدخلتَ فيهِ النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك قولُك: لتفعلُنَّ ذاك ولتذهبُنَّ؛ لأنَّه اجتمعت فيه

---

(١) آل عمرات: من الآية: ٨٦.

(٢) الأحقاف: من الآية: ١٧.

(٣) ينظر الكتاب ٥١٩/٣، الأصول ٢٠١/٢، شرح الجزولية ٦٤٣/٢، شرح الرضي ٤٥٠/٢، أوضح المسالك ١٠٩/١، المقاصد ٣٤٠/١، التصريح ١١٧/١.

ثلاث نونات، فحذفوها استثقالا"[1].

وقال : "تقولُ: هلْ تفعَلُنَّ ذاك، تحذف نون الرفع؛ لأنَّك ضاعفتَ النُّون، وهم يستثقلون التضعيف، فحذفوها إذ كانت تُحذف، وهم في ذا الموضع أشد استثقالا للنونات، وقد حذفوها فيما هو أشدُّ، بلغنا أنَّ بعضَ القرَّاءِ قرأ: ﴿أَتُحَاجُّونِي﴾[2]"[3].

أي: بحذف نون الرفع، وبقاء نون الوقاية.

ووافقه المبرد فقال: " تقول للمرأة: هل تضربِنَّ زيداً؟ ولا تضربِنَّ عمرا؛ فتكون النون محذوفة التي كانت في (تضربينَ)، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: لن تضربَ يا فتى، قلتَ للمرأة: لن تضربي، وكذلك : لن تضربا، ولن تضربوا للاثنين والجماعة، فحذف النون نظير الفتحة في الواحد"[4].

ويظهر ذلك في قول ابن مالك: "ولما كان للفعل بهذه النون صونٌ ووقاية حوفظ على بقائها مطلقا إذا لقيها مثلها، ودعت الحاجة إلى حذف"[5].

واختاره الأشموني وجعله هو الصحيح، حيث قال: "أما نحو { تَأْمُرُونِي}[6]، فالصحيح أنَّ المحذوفة نون الرفع"[7].

---

(١) الكتاب ٥١٩/٣.

(٢) الأنعام: من الآية: ٨٠.

(٣) الكتاب ٥١٩/٣.

(٤) المقتضب ٢٢/٣.

(٥) شرح التسهيل ١٤٠/١.

(٦) الزمر: من الآية: ٦٤.

(٧) شرح الأشموني ١٤٤/١.

واحتجوا بما يأتي:

أولا: قياس حذف نون الرفع إذا لقيها غيرها على حذفها في حالتي الجزم، والنصب، نحو: الزيدونَ لم يفعلوا ولن يفعلوا، وهذا ظاهرٌ في نص سيبويه(١).

ثانيا: أنَّ نون الرفع لا معنى لها ، بخلاف نون الوقاية، فإنَّ للفعل بها صون ووقاية(٢).

وعلل ابن مالك لذلك بما يأتي:

أولا: أنَّ نون الرفع قد تحذف دون سبب مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون، وحذف ما عهد حذفه أوْلَى من حذف ما لم يعهد حذفه.

ثانيا: أنَّ حذف نون الرفع يؤمَن معه حذف نون الوقاية إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها، وحذف نون الوقاية أولا لا يؤمَن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب وحذفُ ما يؤمن بحذفه حذفٌ أوْلَى مِن حذف ما لا يُؤمن بحذفه حذفٌ.

ثالثا: لو حذت نون الوقاية لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا حذفت نون الرفع لم يحتج إلى تغيير ثان، وتغيير يؤمَن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمَن معه تغيير(٣).

ورُدَّ ذلك بأنَّ نون الوقاية إنَّما جيء بها لتقي الفعل من الكسر، وقد حصل ذلك بنون الرفع(٤).

---

(١) ينظر: الكتاب ٥١٩/٣، شرح الرضي على الكافية ٤٥٠/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٥١٩/٣، شرح التسهيل ١٤٠/١.

(٣) شرح التسهيل ٥٢/١.

(٤) ينظر: الهمع ١٧٣/١.

واستدل ابن مالك لحذف نون الرفع دون أن يعرض لها سببٌ بالنظم والنثر، نحو قول الشاعر:

أبيت أسري وتبيتي تَدْلُكِي وجهَكِ بالعنبرِ والمسكِ[1]

وهذا الحذف دليل على حذفها إذا اجتمعت مع نون الوقاية.

ومثله قول النبي –صلى الله عليه وسلم–"والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا"[2].

أي: لا تدخلون، ولا تؤمنون، فحذف النون دون أن يعرض سبب لذلك.

القول الثاني: الأخفش والمبرد والجزولي والشلوبين وأكثر المتأخرين: أنَّه إذا اجتمعت نون الوقاية مع نون الرفع ، فإنَّ المحذوفة هي نون الوقاية[3].

قال الجزولي: "والمُتَّصلُ المنصوبُ الموضعِ إن كانَ ياءَ المتكلِّمِ تلزم معَهُ نونُ الوقايةِ في الفعل الماضي والمضارع الذي ليس رفعُهُ بالنونِ، وتلحق معه في الفعل المضارع المرفوع بالنونِ، ويجوزُ الفكُ والإدغامُ، ولا تلزم"[4].

وشرحه الشَّلَوبين فقال: "مذهب المؤلف–أي الجزولي–أنَّ نون الوقاية هي المحذوفة من النونين"[5].

---

(١) البيت من الرجز، ولا يعرف قائله.

ينظر البيت في : الخصائص ٣٨٨/١، شرح الرضي للكافية ٢٤/٤، شرح التسهيل لابن مالك ٥٣/١، التصريح ١١٧/١، الهمع ١٧١/١.

(٢) الحديث في صحيح مسلم (ص٥٤)، كتاب الإيمان، بيان أنَّ الدين النصيحة، ط: بيت الأفكار الدولية ١٤١٩هـ–١٩٩٨.

(٣) ينظر: المقدمة الجزولية ص٦٢، شرح الجزولية ٦٤٣/٢، شرح الرضي ٤٥٠/٢، المقاصد ٣٤٠/١، التصريح ١١٧/١.

(٤) المقدمة الجزولية ص٦٢.

(٥) شرح الجزولية ٦٤٣/٢، باختصار.

واستدلوا بما يأتي:

أولا: أنَّ نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال، فكانت أولى بالحذف[١].

ثانياً: أنَّ نون الرفع علامة الإعراب ، فالمحافظة عليها أولى، ونون الوقاية لا تدل على إعراب[٢].

ثالثا: أنَّ الرفع لعامل، فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه[٣].

رابعا: أنَّ نون الرفع فاعل، والفاعل لا يُحذف.

خامسا: أنَّ نون الوقاية هي التي حصل بها ثقل[٤].

وأشار إلى ذلك الرضي بقوله: "لا يجوزُ أن يكونَ المحذوفُ نونَ الضميرِ، إذ الفاعلُ لا يُحذفُ"[٥].

الترجيح:

يتبين من العرض السابق أنَّ قول سيبويه والجمهور هو الراجح وهو حذف نون الرفع إذا اجتمعت مع نون الوقاية ؛ لما يأتي:

أولا: أنَّ حذف ما عُهدَ حذفه للجزم والنصب أَوْلَى من حذف ما لم يُعهد حذفُه، ولأنَّ نون الوقاية صون لآخر الكلمة.

---

(١) ينظر: شرح الرضي ٢/٤٥٠.
(٢) ينظر: الهمع ١/١٧٣.
(٣) ينظر: التصريح ١/١١٧.
(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٤٥١.
(٥) السابق ٢/٤٥١.

ثانيا: أنَّ سيبويه جعل نون االنسوة أيضا هي المحذوفة في قول الشاعر:

تَراهُ كالثغامِ يُعلُّ مسْكا يسوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْنِي[1]

أي: فلَيْنَنِي.

---

(١) البيت من البحر الوافر، لعمروٍ بنِ معدِ يكَربَ.

واللغة فيه: تراه: أي شعر رأسه، الثغام: نبت له نور أبيض، يعل: من العلل يطيب شيئا بعد شيء، يسوء: يُحزن، الفاليات: من تفلي الشعر عند أخذ القمل منه.

والمعنى: وصف شعره بأنَّ المشيب قد شمله، والثغام نبت له نور أبيض يشبه به الشيب.

والشاهد فيه قوله: (فليني)، حيث حذفت نون النسوة عند اجتماعها مع نون الوقاية، وأصل الفعل (فليننني)، وهو دليل على حذف نون الرفع إذا اجتمعت مع نون الوقاية وذلك على مذهب سيبويه، وقيل أنَّ المحذوفة هنا هي نون الوقاية ولكن نادرا (ينظر: توضيح المقاصد ص٣٧٩).

ينظر البيت في: الكتاب ٥٢٠/٣، شرح الرضي ٤٥١/٢، شرح التسهيل لابن مالك ١٤٠/١ ، توضيح المقاصد للمرادي ص٣٧٩.

المطلب الثاني

حكم مجيء نون الرفع علامة للإعراب

من علامات الإعراب الفرعية نون الرفع التي تلحق الفعل المضارع المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، نحو: أنتما تقومان، وأنتم تقومون، وأنتِ تقومين، وكذا ما جاء في لغة طيء المعروفة بلغة (أكلوني البراغيث)، نحو: يقومان الزيدان، إذ لا فرق في جعل النون علامة إعراب فرعية في كل ذلك سواء كانت ألف اثنين وواو جماعة ضميرين أو علامتين على التثنية والجمع، ولكن وقع خلاف بين النَّحويين في حكم جعلها علامةً للإعراب(١).

العرض والمناقشة:

اختلف النحويون في جعل نون الرفع علامة إعراب فرعية على قولين:

القول الأول: سيبويه وجمهور النحاة: أنَّ نونَ الرفع علامةُ إعرابٍ فرعية في الأمثلة الخمسة(٢)، نحو: (يفعلان، تفعلان، يفعلون، تفعلون، تفعلين)، فتثبت في الرفع وتُحذف في النصب والجزم(٣).

قال سيبويه: "واعلم أنَّ التثنيةَ إذا لحقت الأفعالَ المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرفَ الإعراب ؛ لأنَّك لمْ ترِدْ أن تثني(يفعل)، هذا البناء فتضم إليه (يفعل) آخر، و لكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلَين...فجعلوا

---

(١) ينظر: علامات الإعراب الفرعية في أوضح المسالك ١/٣٩-٧٤، التصريح ١/٨٥.

(٢) سميت بالأمثلة الخمسة؛ لأنها ليست أفعالا بأعيانها، وإنما هي أمثلة يُكنَّى بها عن كل فعل اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة بخلاف الأسماء الستة فهي أسماء بأعيانها. ينظر: التصريح ١/٨٥.

(٣) ينظر: الكتاب ١/١٩، أوضح المسالك ١/٧٤، التصريح ١/٨٥.

إعرابه في الرفع ثبات النون؛ لتكون له في التثنية علامة للرفع...ووافق النصب الجزمَ في الحذف...وذلك قولك : هما يفعلان، ولمْ يفعلا، ولن يفعلا"[١].

ووافقه ابن مالك فقال: "وتنوبُ النون عن الضمة في فعل اتصل به ألف اثنين، أو واو جمع، أو ياء مخاطبة، مكسورة بعد الألف غالبا، مفتوحة بعد أختيها، وليست دليل الإعراب خلافا للأخفش"[٢].

وصرَّح ابن عقيل بنيابتها عن الضمة فقال: "فهذه الأمثلة الخمسة، وهي: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين تُرفع بثبوتِ النون، وتنصب وتُجزم بحذفِها"[٣].

وذهب إلى ذلك أيضا ابن هشام في قوله: "الأمثلة الخمسة ، وهي: كل فعل مضارع به ألفُ اثنين نحو: تفعلان، ويفعلان، أو واو جمع، نحو: تفعلون، ويفعلون، أو ياء مخاطبة، نحو: تفعلِينَ؛ فإنَّ رفعها بثبوت النون، وجزمها ونصبها بحذفها"[٤].

وأشار السيوطي إلى أنَّه مذهب الجمهور في قوله: "المضارع إذا اتصل به ألف اثنين علامة كانت كيقومان الزيدان أو ضميرا كالزيدان يقومان أو واو جمع كذلك، كيقومون الزيدون والزيدون يقومون، أو ياء مخاطبة، كتقومين يا هند ، فإنَّه يُرفع بالنون...هذا مذهب الجمهور"[٥].

واحتجوا بما يأتي:

---

(١) الكتاب ١/١٩.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/٥٠.

(٣) شرح ابن عقيل ١/٧٩.

(٤) أوضح المسالك ١/٧٤.

(٥) الهمع ١/١٧١.

أولا: قوله –عز وجل: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾ [١]؛ حيث حذفت النون لأجل الجزم والنصب وهذا دليل على أنَّ ثبوتها علامة الرفع.

ثانيا: أنَّ النون شبيهة بالواو في الغنَّة؛ فجعلوها علامة للرفع ثم حذفوها لأجل الجزم ، وحملوا النَّصب على الجزم[٢].

القول الثاني: الأخفش والسهيلي[٣] : حيث ذهب إلى أنَّ نون الرفع ليست علامة إعراب، وإنما الإعراب يكون بحركات مقدرة قبل ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة والنون دليل على هذا الإعراب المقدر كالفعل المعتل الآخر(يدعو، يقضي).

وفي ذلك يقول السيوطي: "وقيل: الإعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها، وعليه الأخفش والسهيلي"[٤].

وردَّه ابن مالك فقال: "وزعم الأخفش أنَّ هذه النون دليل إعراب مقدر قبل الثلاثة الأحرف، وهو قولٌ ضعيفٌ؛ لأنَّ الإعرابَ مجتلبٌ للدلالة على ما يحدث بالعامل، والنون وافية بذلك، فادعاء إعراب غيرها مدلول عليه بها مردودٌ؛ لعدم الحاجة إليه والدلالة عليه"[٥].

القول الثالث: قيل[٦]: أنَّ النون ليست علامة الإعراب وإنما الإعراب هنا بالألف والواو والياء كما في المثنى وجمع المذكر السالم.

---

(١) من الآية: ٢٤، سورة البقرة.

(٢) التصريح ٨٦/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٥١/١، والهمع ١٧٢/١.

(٤) الهمع ١٧٢/١.

(٥) شرح التسهيل ٥١/١.

(٦) لم أعثر على القائلين بذلك.

ونقل السيوطي ذلك في قوله: "قيل إنَّ الإعراب بالألف والواو والياء كما أنَّها في المثنى"(١).

ورُدَّ هذا المذهب ؛ لعدم ثبوت النون في النصب والجزم(٢) بدليل قوله-عز وجل-: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾ (٣).

القول الرابع: الفارسي: الفعل معرب ولا حرف إعراب فيه.

وهذا القول ذكره أيضا السيوطي فقال: "وقيل: أنَّها معربة، ولا حرفَ إعراب فيها، وعليه الفارسي، قال: لأنَّه لا جائز أن يكون حرف الإعراب النون ؛ لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح، ولا الضمير ؛ لأنَّه الفاعل ولأنَّه ليس في آخر الكلمة، ولا ما بعده من اللامات لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر من ضم وفتح وكسر، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة، فلم يبقَ إلا أن تكون معربة ولا حرفَ إعراب فيها"(٤).

وما ذُكر في (الإيضاح) للفارسي يُشعر أنَّه قد وافق الجمهور وخالفَ ما قاله السيوطي، حيث قال الفارسي: "فإن ألحقتَ الفعلَ حرفا جازما أو ناصبا حذفتَ هذه النونات فقلتَ: لم تفعلا، لن تفعلا، ولم تفعلوا، ولن تفعلوا، ولم تفعلي، ولن تفعلي يا امرأة"(٥).

الترجيح:

يتبين من العرض السابق أنَّ قول الجمهور هو الراجح؛ لأنَّ عليه أكثر النحويين ، فالنون شبيهة بالواو في الغنَّة؛ فجعلوها علامة للرفع ثم حذفوها لأجل

---

(١) الهمع ١/١٧١.

(٢) ينظر: السابق ١/١٧١.

(٣) من الآية: ٢٤، سورة البقرة.

(٤) الهمع ١/١٧١.

(٥) الإيضاح ص٨٢.

الجزم ، وحملوا النَّصب على الجزم، ولأنَّ الأقوال الأخرى فيها تكلف لا حاجة إليه؛ فقد ثبتت النون في القرآن الكريم في حالة الرفع، وحذفت في حالتي النصب والجزم كما سبق بيانه.

المبحث الرابع

الخلافات النحوية في نون النسوة

المطلب الأول:

حكم نون النسوة في الفعل المسند إلى اسم ظاهر في لغة(أكلوني البراغيث):

عند إسناد الفعل إلى اسم ظاهر وجب تجريد هذا الفعل من العلامة الدالة على التثنية والجمع؛ لئلا تُعرب هذه العلامة فاعلا للفعل ، حيث إنَّ الاسم الذي بعده هو الذي يُعرب فاعلا، نحو: قامتْ الهنداتُ، وأما إذا أُسنِد الفعل إلى ضمير وبعده اسم ظاهرٌ فإنَّ في إعراب هذا الضمير خلافٌ بين النحويين، كنون النسوة في نحو: تقُمْنَ الفتيات، والتي جاءت على لغة (أكلوني البراغيث)(١).

العرض والمناقشة:

اختلف النَّحويون في محل نون النسوة في الفعل المسند إلى اسم ظاهر في نحو: يقمنَ الهنداتُ، وكذلك علامة الجمع المذكر وعلامة التثنية، وعرفت هذه اللغة بلغة "أكلوني البراغيث"، ومنها حديث النبي-صلى الله عليه وسلم-"أوَ مخرجيَّ هم"، قالها لما قال له ورقة بن نوفل: "وددتُ أن أكونَ معكَ إذ يُخرجك قومُك"(٢)، فأصلها: مخرجوي قومُك، فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، فصارت: (مخرجيَّ) وجاء بعدها الاسم الظاهر.

---

(١) هي لغة قليلة لطئ وأزد شنوءة وبلحارث، قال السيوطي: "ومِن العرب مَن يُلحقه الألفَ ، والواو، والنُّونَ على أنَّها حروفٌ دوالٌ كتاءِ التأنيث، لا ضمائر، وهذه اللغة يسمِّيها النَّحْويون لغة: أكلوني البراغيث. " الهمع ١/٥١٤.

(٢) الحديث في صحيح للبخاري : ص: (١٤-١٥)، كتاب بدء الوحي، باب : كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله.

ومن ذلك قول الشاعر:

يلومُونَنِي في اشتراءِ النخي لِ أهلي فكلُّهم ألوَمُ[١]

فجاءت الواو في (يلومونني) في فعل مسند إلى اسم ظاهر (أهل).

ومن ذلك نحو قولك: (كتبْنَ الهنداتُ الدرسَ) ، حيث اتصل الفعل بنون النسوة وجاء بعد الفعل اسم ظاهر، وكان مثل ذلك موضع خلاف بين النحويين على قولين:

القول الأول: جمهور النَّحويين[٢]: أنَّ نون النسوة في الفعل المسند إلى اسم ظاهر في نحو: قمنَ الهندات ، علامة دالة على الجمع وليست ضميرا، فهي حرف لا اسم، وكذلك علامة التثنية وجمع المذكر في نحو: قاما الزيدان، قاموا الزيدون، كلها علامات للتثنية والجمع لا ضمائرَ.

وهذا ظاهر مذهب سيبويه ، حيث قال: "وإذا أردتَ جمعَ المؤنث في الفعل المضارع ألحقتَ للعلامة نونا، وكانت علامة الإضمار والجمع فيمن قال: (أكلوني البراغيث)"[٣].

وقال أيضا: "واعلم أنَّ من العرب من يقول: ضربُوني، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: (قالت فلانة)، وكأنَّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع

---

(١) البيت من البحر المتقارب، لأمية بن أبي الصلت.

والمعنى: يتعجب من لومهم له على اشتراء النخيل ، وكلهم أحق باللوم.

والشاهد فيه قوله: "يلومونني...أهلي"، حيث جاز إعراب الاسم الظاهر على أنَّه فاعل، والواو علامة دالة على الجمع وليست ضميرا، ويجوز جعل الظاهر بدلا من الواو.

ينظر: ديوانه: ص٤٨، معاني الفراء ٣١٦/١، شرح المفصل٧/٧، أوضح المسالك ١٠٠/٢، سر صناعة الإعراب ٦٢٩/٢، التصريح ٤٠٦/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٠/٢، التذييل١٤٠/٢، التصريح٤٠٥/١، الهمع١٩٠/١.

(٣) الكتاب٢٠/١، وشرح السيرافي ١٩/٢.

علامة كما جعلوا للمؤنث علامة، وهي قليلة، وأمَّا قوله-جل ثناؤه-﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (١). فإنما يجيء على البدل"(٢).

ووافقه السيرافي، حيث قال: "وقد كان الوجه في: (أكلوني البراغيث) على تقديم علامة الجماعة أن يقال: (أكلتني البراغيث)؛ لأنَّ (البراغيث) مما لا يعقل، وما لا يعقل جمعه وضمير جمعه كالمؤنث"(٣).

وصححه ابن هشام فقال: "والصحيح أنَّ الألف والواو والنون في ذلك أحرفٌ دلُّوا بها على التثنية والجمع كما دلَّ الجميع(٤) بالتاء في نحو (قامتْ) على التأنيث لا أنَّها ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدأ على التقديم والتأخير أو تابعٌ على الإبدال من الضمير"(٥).

ووافقه السيوطي فقال: "إذا أُسندَ الفعلُ إلى الفاعل الظاهر ، فالمشهورُ تجريده مِن علامة التثنية والجمع، نحو: قامَ الزيدانِ، وقام الزيدون، وقامتْ الهنداتُ، ومِن العرب مَن يُلحقه الألفَ ، والواو، والنُّونَ على أنَّها حروفٌ دوالٌ كتاءِ التأنيث، لا ضمائر...ومِن النَّحويين مَن جعلها ضمائرَ والصحيح الأول؛ لنقل الأئمة أنَّها لغة"(٦).

القول الثاني: مذهب جماعة من النحويين كالفراء والعكبري(٧): وهو أنَّ ما جاء على لغة (أكلوني البراغيث) من اتِّصال الفعل المسندِ إلى اسمٍ ظاهرٍ بنون النسوة يجوز

---

(١) الأنبياء: ٣.

(٢) الكتاب ٢/٤٠.

(٣) شرح السيرافي ٢/١٩.

(٤) يقصد جميع لغات العرب.

(٥) أوضح المسالك ٢/١١٥.

(٦) الهمع ١/٥١٤.

(٧) ينظر: المقاصد ٢/٥٥٨، التصريح ١/٤٠٥.

كونها ضميراً، والاسم الظاهر إمَّا يُعرب بدلا من الضَّمير ، أو مبتدأ مؤخراً والفعل والضَّمير خبر مقدم، وكذلك علامة التثنية والجمع المذكر في نحو: ضرباني أخواكَ، وضربوني قومُك[١].

قال الفراء: "قوله: ﴿فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ﴾، فقد رفع الكثير من جهتين: إحداهما: أن تكر الفعل عليها ، تريد: عمى وصم كثير منهم، وإن شئت جعلت: (عموا وصموا) فعلا للكثير"[٢].

وأشار العكبري إلى المحل الإعرابي لكلمة (الذين) في قوله-عزوجل: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ ، فقال: "أن يكون بدلا من الواو في{أَسَرُّوا}، والثاني: أن يكون فاعلا، والواو حرف للجمع لا اسم"[٣].

الترجيح:

يتبين من العرض السابق أنَّ قول سيبويه وجمهور النحاة هو الرَّاجح ؛ لما يأتي:

أولا: أنَّ العلامات التي في الأفعال في نحو: (قاما المحمدان، وقاموا المحمدون ويقُمْنَ الهنداتُ) لحقت فعلا أُسنِد إلى اسم ظاهر، وهذا دليل على كونها علامات لا ضمائرَ؛ فهي مؤذنة بأنَّ الفاعل مثنى أو جمع.

ثانيا: أنَّ ما لا يحتاج إلى تأويل أَوْلى بالقبول مما يحتاج إليه.

---

(١) ينظر: المقاصد ٢/٥٥٨.

(٢) معاني الفراء ١/٣١٥.

(٣) التبيان للعكبري ١٧/٢٦٢.

المطلب الثاني

حكم نون النسوة في الفعل المسبوق بجمع مؤنث

إذا أُسندَ الفعلَ المضارع إلى ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة كانت علامة رفعهِ ثبوتُ النون، وتُحذف عندَ النصب أو الجزم، وصار الفاعلُ هو ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، أمَّا إذا أسنِدَ الفعل إلى نون النسوة فثَمَّةَ خلافٌ بين النحويين على كونها فاعلا، نحو قوله–عز وجل: ﴿اللاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾[1].

العرض والمناقشة:

اختلف النحويون في نون النسوة في الفعل المسبوق بجمع مؤنث على قولين:

القول الأول: سيبويه وجمهور النحويين : أنَّ نون النسوة في الفعل المسبوق بجمع مؤنث اسم وتُعرب فاعلا، نحو: الهنداتُ تقُمْنَ؛ لأنَّها ضميرٌ كياء المخاطبة في نحو: أنتِ تقومين يا هندُ، وواو الجمع، نحو: الزيدون يقومونَ، وألف الاثنين، نحو: الزيدان يقومان[2].

قال سيبويه: "وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقتَ للعلامة نونا"[3].

---

(١) يوسف: ٥٠

(٢) ينظر: التذييل٢/١٤٠.

(٣) الكتاب ١/١٩–٢٠.

وشرحه السيرافي فقال: "ومثل الألف والواو في التثنية والجمع : النون لجماعة المؤنث، والياء للمؤنثة المخاطبة، تقول: (الهنداتُ قُمْنَ)، فتكون النون ضمير الجماعة"(١).

واختار مذهب سيبويه فقال: "القول فيه عندي ما قاله سيبويه، وذلك أنَّه لا خلاف بينهم أنَّ التاءَ في (قمتُ) هي اسم المتكلم وضميره، وقد يكون للمتكلم فعل لا علامة للضمير فيه، كقولك: أنا أقومُ"(٢).

وأشار أبو حيان إلى مذهبهم بقوله: "النُّونُ علامةٌ لجمع المؤنثِ، والألفُ علامةٌ للتثنيةِ ، والواو علامةٌ للجمعِ المذكرِ، والياءُ علامةٌ للمؤنثةِ، فيكن كتاء التأنيث في مثل: ضربتْ هندَ، بل هيَ ضمائرُ بارزةٌ، اتَّصلتْ بالأفعالِ كاتِّصالِ تاءِ المتكلِّمِ، وتاءِ الخطابِ في نحو: قمتُ وقمتَ، هذا مذهبُ جمهورِ النَّحْوِيينَ"(٣).

<u>ومما يُستدل به لهم ما يأتي:</u>

أولا: أنَّ نون النسوة قد ثبتت ضميرا باتفاق في نحو قولك: المؤمنات خرجْنَ؛ لأنَّها كتاء المتكلم وتاء الخطاب متحركة في نحو: ضربْتُ، وضربْتَ؛ لئلا يتوالى أربع حركات.

ثانيا: أنَّ علامةَ التأنيث ثبتت في التثنية في نحو: قامتا، والهندان تقومان، فلو كانت النون علامة تأنيث؛ لثبتت في التثنية.

ثالثا: أنَّه لو لم تبرز نون النسوة مع الفعل لالتبس بفعل المذكر؛ فلا يجوز أن تقول: الهنداتُ يكتب(٤).

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٩/٢.

(٢) شرح الكتاب ١١/٢.

(٣) التذييل١٤٠/٢.

(٤) ينظر: التذييل١٤٣/٢، المقاصد ٢٦٤/١، الهمع١٩١/١

القول الثاني: المازني: أنَّ النون في الفعل المسبوق بجمع مؤنث ليست اسما ولا تُعرب فاعلا وإنَّما هي علامة للمؤنث، أي حرفٌ لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هُنَّ، نحو: الفتياتُ كتبنَ الدرسَ، أي: كتبنَ هنَّ الدرسَ.

قال السيرافي: "قال أبو عثمان وغيره من النحويين: إنَّ الألف في (قاما) والواو في (قاموا) حرفان لا يدلَّان على الفاعلَينِ و الفاعلِينَ المضمرين، وأنَّ الفاعل في النية كما أنَّك إذا قلتَ: زيدٌ قام، ففي (قام) ضمير في النية، وليست له علامة ظاهرة، فإذا ثنِّيَ وجُمع فالضمير أيضا في النية غير أنَّ له علامة"[(١)].

ونقلَ أبو حيانَ مذهب المازني فقالَ: "وذهبَ المازِنيُّ إلى أنَّها –أي الألف والواو والنون– علاماتٌ والفاعل مستكنٌّ كاستكنانه في : زيدٌ فعلَ"[(٢)].

واستدل لقوله بما يأتي:

أولا: أنَّ الضَّميرَ لما استكنَّ في: زيدٌ قامَ، وفاطمةُ قامَتْ، استكنَّ أيضاً في التثنيةِ والجمعِ، والفرق فقط في أنَّ المستكن في (زيدٌ قام) ليس له علامة بخلاف المستكن في نحو: الهنداتُ قمْنَ[(٣)].

ثانيا: أنَّ الحروف التي لحقت التثنيةِ والجمعِ إنما هي للفرقِ بينَ المفردِ والمُثنَّى والجمعِ، كما فرقتْ التاءُ في: (فعلَتْ) بينَ المؤنثِ والمذكر[(٤)].

<u>وما ذهب إليه المازني مردودٌ بما يأتي:</u>

أولا: أنَّها لو كانت النون حرفا دالاً على أحوالِ الفاعلِ المستكنِّ كالتاءِ مِنْ (فعَلَتْ)، لجاز حذف (الألف والواو) في نحو: الزَّيدانِ قاما، الزيدونَ قامُوا، بل كانتْ الألفُ

---

(١) شرح الكتاب ٢/١٠.

(٢) التذييل٢/١٤٠.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/١٠.

(٤) ينظر: الهمع ١/١٩١.

وأخواتُها أحقَّ بجوازِ الحذفِ؛ لأنَّ معناها أظهرُ مِن معنى التَّأنيثِ، وحذفهما لا يجوز[١].

ثانيا: لو كانت النون علامة للزمَ أن تكونَ ساكنةً كما كانت تاءُ التأنيث ساكنةً، ولا يُسكَّنُ آخرُ الفعل، وتسكين آخر الفعل لها وتحريكها يدل على اسميَّتِها، إذ لا يكون ذلك إلا لما تنزَّل من الكلمة منزلة الجزء منها، كما فعلوا ذلك بنحو: ضربتُ، حيث سكنوا آخر الفعل؛ لئلَّا تتوالى أربع حركات في كلمة، فكذلك فعلوا في: ضربْنَ، فكما أنَّ التاء اسمٌ في (ضربتُ) فكذلك النون في (ضربنَ يضربْنَ)[٢].

ثالثا: أنَّه لو لمْ يبرزْ في الجمعِ ضميرٌ لالتبس بفعلِ المفردِ[٣].

الترجيح:

يتبين من العرض السابق أنَّ القولَ الراجحَ هو قولُ الجمهورِ وهو أنَّ النون في نحو: الهندات قمنَ اسم لا حرف؛ لما يأتي:

أولا: القياس على الضمير في نحو: ضربْتُ، فالتاء متحركة كما أنَّ النون متحركة؛ لئلَّا تتوالى أربع حركات في كلمة، فكما أنَّ التاء اسم فالنون أيضا اسم، كما أنَّ نحو: الهنداتُ قمنَ، يختلف عن نحو: زيدٌ فعلَ، إذ إنَّ المثال الأول قد ظهر فيه ضمير وهو النون، ولم يظهر في الثاني.

ثانيا: أنَّ ما حلَّ محلَّ ما لا يكون إلا اسم فهو اسم، نحو: زيدٌ قام، أي: هو، فإن حلَّ اسم مكان المستكن قلتَ: زيدٌ قام أبوه، وما دام جاء(أبوه) بدل المستكن فإنَّ النون في (الهندات قمنَ) حلَّت محلَّ المستكن فوجب كونها اسم وهذا ما ذهب إليه السيرافي[٤].

---

(١) ينظر: التذييل٢/١٤١.

(٢) ينظر: التذييل٢/١٤١.

(٣) ينظر: السابق٢/١٤٣

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/١٠.

المطلب الثالث

حكم الفعل المضارع المتصل به نون النسوة

يعرب الفعل المضارع إذا لم يتصل به شيء؛ لشبهه بالاسم في عدد حروفه وسكناته، نحو: يقومُ زيدٌ، فإذا اتصلت به نون التوكيد بُنيَ على الفتح، وإن اتصلت به نون النسوة بني على السكون، ولكن قد وقع خلافٌ بين النحويين في ذلك(١).

العرض والمناقشة:

اختلف النحويون في حكم بناء الفعل المضارع إذا اتصلت به بنون النسوة على قولين:

القول الأول: سيبويه وجمهور النحويين(٢): أنَّ الفعل المضارع المتصل به نون النسوة يُبنى على السكون، نحو قوله–تعالى: ﴿يتربصْنَ بأنفسهنَّ﴾(٣) .

قال سيبويه: "وإذا أردتَ جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نونا وكانت علامة الإضمار والجمع فيمن قال: (أكلوني البراغيث)، وأسكنتَ ما كان في الواحد حرفَ الإعراب كما فعلت ذلك في (فعلَ) حين قلتَ: فعلْتَ وفعلْنَ، فأسكنَ هذا ههنا وبُني على هذه العلامة، كما أسكن (فعلَ)؛ لأنَّه فِعلٌ كما أنَّه فِعلٌ"(٤).

---

(١) ينظر: التصريح ٨٦/١.

(٢) ينظر: التصريح ٨٦/١، الهمع ٦٧/١، شرح الأشموني ٦٤/١، حاشية الصبان ١١٨/١.

(٣) البقرة: من الآية: ٢٢٨.

(٤) الكتاب ٢٠/١، شرح السيرافي ٢٤/٢.

ووافقه كثيرٌ من النحويين كالمرادي[١]، وابن هشام[٢]، والشيخ خالد[٣]، قال ابن هشام: "والمعرب: المضارع، نحو: (يقومُ) لكن بشرط سلامته من نون الإناث، ونون التوكيد المباشِرَة، فإنَّه مع نون الإناث مبنى على السكون"[٤].

وأكد ذلك المرادي فقال: "وأمَّا نون الإناث فلا تكون إلا مباشرة؛ فلذلك أطلق- أي: ابن مالك-لعدم الحاجة إلى التقييد، والفعل معها مبني على السكون"[٥].

واحتجوا بما يأتي:

أولا: حملا على الماضي المتصل بها، نحو: كتبْنَ؛ فهما يتشابهان في أصالة السكون وعروض الحركة[٦].

ثانيا: نقصان شبهه بالاسم بعد دخول النون؛ لأنها من خصائص بالأفعال.

ثالثا: أصبحت النون كالجزء من الفعل؛ لأنها فاعل[٧].

القول الثاني: جماعة من النحويين[8]: كابن درستويه والسهيلي: أن المضارع المتصل به نون النسوة معرب لا مبني. فيبنى بحركات مقدرة منع من ظهورها ما عرض له من شبهه بالماضي.

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد ص٣٠٦.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٣٧/١.

(٣) ينظر: التصريح ٨٦/١.

(٤) أوضح المسالك ٣٧/١.

(٥) توضيح المقاصد ص٣٠٦.

(٦) ينظر: الكتاب ٢٠/١، يقول سيبويه: "فالنون ههنا-أي: في يفعلْن-بمنزلتها في (فعلْنَ)، وفُعِل بلام(يفعَل) ما فُعل بلام(فعَل)".

(٧) ينظر: همع الهوامع ٦٧/١.

(٨) ينظر: توضيح المقاصد ص٣٠٦، التصريح ٨٦/١، الهمع ٦٧/١، شرح الأشموني ٦٤/١، حاشية الصبان ١١٨/١.

ونقل ذلك السيوطي فقال: "وادَّعى ابن مالك في (التسهيل) أنَّه لا خلافَ في بنائه معها، وليس كذلك، فقد قال بإعرابه حينئذٍ جماعة منهم ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة"(١).

وأشار الأشموني إلى ذلك فقال: "فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه وابن طلحة والسُّهيلي إلى أنَّه معرب بإعراب مقدر، منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي"(٢).

وعللوا لقولهم بما يأتي:

أولا: أنَّ المضارع استحق الإعراب ؛ فلا يعدم إلا لعدم موجبه، وبقاء موجبه دليل على بقائه.

ثانيا: أنَّ ما عرض فيه من الشبه بالماضي هو المانع من ظهور الإعراب ؛ لذا فالإعراب مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرا (٣).

الترجيح:

يتبين من العرض أنَّ الرأي الرَّاجح هو الأول؛ لوجود السكون وهو الأصل في البناء، وتقدير الإعراب مع وجوده يعد من التكلف والغلو، كما أنَّ الأصل عدم التقدير، وهذا ظاهر مذهب سيبويه حين قال: "وأسكنتَ ما كان في الواحد حرفَ الإعراب كما فعلت ذلك في (فعَلَ) حين قلتَ: فعلْتَ وفعلْنَ، فأسكنَ هذا ههنا وبُني على هذه العلامة، كما أسكن (فعلَ)؛ لأنَّه فِعلٌ كما أنَّه فِعلٌ"(٤).

---

(١) الهمع ٦٧/١.

(٢) شرح الأشموني ٦٤/١.

(٣) ينظر: الهمع ٦٧/١، حاشية الصبان ١١٨/١-١١٩.

(٤) الكتاب ٢٠/١.

المبحث الرابع

الخلافات النحوية في التنوين

المطلب الأول:

اختلاف النحاة في تنوين العوض:

التنوين هو: في الأصل مصدر (نونت)، أي أدخلت نونا ثم غلب فصار اسما لنون تلحق الآخر لفظا لا خطا لغير توكيد[١]، ومن أنواعه تنوين العوض وقد عدَّ النحاة منه التنوين اللاحق لنحو (جوارٍ ، وغواشٍ) رفعا وجرا، وغيرها من الجموع المعتلة الآتية على وزن (فواعل)، ولكن وقع في ذلك خلاف بين النحاة.

العرض والمناقشة:

اختلف النحويون في نوع التنوين اللاحق لنحو (غواشٍ) على قولين:

القول الأول: مذهب سيبويه والجمهور[٢]: أنَّ تنوين (غواشٍ، وجوارٍ) تنوين عوض عن حرف الياء المحذوفة في حالتي الرفع والجرّ، فأصلهما: غواشيٍ، وجواريٍ، ولكن حذفت الياء وعوض عنها بالتنوين.

قال سيبويه: "وسألتُ الخليل فقلتُ: كيف تقول: (مررتُ بأفيعل منك) من قوله: (مررتُ بأُعيمى منك) فقال: مررتُ بأعيمٍ منك؛ لأنَّ ذا موضع تنوين"[٣].

ووافقهم ابن عصفور فقال: "وممَّا يدل على أنَّ التنوين عوض من الياء أنَّه لا يجوز حذف الياء إلا حيث يمكن دخول التنوين، فلذلك لا تُحذف الياء في

---

(١) ينظر: شرح الأشموني ٣١/١.

(٢) ينظر: شرح الكافية لابن مالك ص١٤٢٣، أوضح المسالك ١٥/١، التصريح ٢٥/١، الأشموني ٣٨/١.

(٣) الكتاب ٣١٢/٣.

(الجواري)، ولا في (جواريك)؛ لأنَّه لا يجوز دخول التنوين فيهما لأجل الألف واللام أو الإضافة"[١].

واختار ابن مالك مذهب سيبويه أيضا فقال: "وكون هذا التنوين عوضا لا تنوين صرف هو مذهب سيبويه والمبرد إلا أنَّ سيبويه جعله عوضا من الياء...والصحيح مذهب سيبويه"[٢].

واحتجوا بأنَّه لا يجوز حذف الياء إلا حيث يمكن دخول التنوين، فلذلك لا تُحذف الياء في (الجواري)، ولا في (جواريك)؛ لأنَّه لا يجوز دخول التنوين فيهما لأجل الألف واللام أو الإضافة[٣].

القول الثاني: المبرد والزجاجي: أنَّ التنوين في (جوارٍ) جاء عوضا من حركة الياء (الضمة أو الكسرة)، لا الياء نفسها[٤].

قال ابن مالك: "والمبرد جعله –أي: التنوين– عوضا من ضمة الياء وكسرتِها"[٥].

مذهب سيبويه، خلافا للمبرد والزجاجي، زعما أنَّه عِوضٌ من الحركة فقط"[٦].

وعللوا لقولهم بأنَّ أصل الكلمة (جواري) بالياء، وعند منعها من الصرف استثقلت الضمة والكسرة على الياء في حالتي الرفع والجر، فحذفت الحركة وعوض عنها بالتنوين فاجتمعت الياء والتنوين وكلاهما ساكن فحذفت الياء[٧].

---

(١) شرح الجمل ١/١٠٩-١١٠.

(٢) شرح الكافية ص١٤٢٣.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١١٠.

(٤) ينظر: شرح الكافية لابن مالك ص١٤٢٣، التصريح ١/٢٥، حاشية الصبان ١/٣٧.

(٥) شرح الكافية ص١٤٢٣.

(٦) الارتشاف ص٦٦٨.

(٧) ينظر: التصريح ١/٢٥، حاشية الصبان ١/٣٧.

وردَّه ابن مالك بما يأتي:

أولا: لو كان التنوين في نحو (جوارٍ) عوضا من الحركة لكان ذو الألف أحق به من ذي الياء؛ لأنَّ حركة ذي الياء غير متعذرة، فهي لذلك في حكم المنطوق بخلاف حركة ذي الألف فإنَّها متعذرة وحاجة المتعذر إلى التعويض أشد من حاجة غير المتعذر.

ثانيا: لو كان التنوين هنا عوضا من حركة لألحق مع الألف واللام في نحو (الجواري)[١].

القول الثالث: بعض النحويين[٢]: أنَّ التنوين اللاحق لنحو : جوارٍ، هو تنوين صرف.

ونفَى ابن الحاجب صحة ما ذهب إليه هؤلاء[٣]، وأكَّد أبو حيان هذا المذهب فقال: "زعم بعضُ النحاة أنَّه تنوين صرف"[٤].

وضعَّف ابن مالك هذا المذهب فقال: "ومن النَّحويين من يذهب إلى أنَّ تنوين (جوار)، ونحوه تنوين صرف...وهو قول ضعيف ؛ لأنَّ الياء حُذفت تخفيفا وثبوتها منوي، ولذلك بقيت الكسرة دليلا عليها"[٥].

الترجيح:

يتبين من العرض السابق أنَّ قول الجمهور هو الراجح؛ لأنَّه ظاهر مذهب سيبويه وأكثر النحاة، ويظهر ذلك في قول الشيخ خالد حين نفى أن يكون التنوين

---

(١) ينظر: شرح الكافية ص١٤٢٣.

(٢) ينظر: الارتشاف ص٦٦٨، شرح الكافية لابن مالك ص١٤٢٣.

(٣) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ص١٤١.

(٤) الارتشاف ص٦٦٨.

(٥) شرح الكافية لابن مالك ص١٤٢٣.

عوضا عن حركة: "تنوين التعويض...لأجل العوض عن الياء المحذوفة اعتباطا رفعا وجرا وفاقا لسيبويه والجمهور، لا عن ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة"[1].

(١) التصريح ١/٢٥.

المطلب الثاني

اختلاف النحاة في تنوين المقابلة

من أنواع التنوين تنوين التمكين ويُعرَف بتنوين الأمكنية، أو التمكن ، أو الصرف، ويدخل الاسم ليدل على شدة تمكنه في باب الاسمية، فلا يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنه الصرفَ، كرجل، وامرأة، وقد يدخل التنوين المجموع بالألف والتاء، ولكن النحاة اختلفوا في نوع هذا التنوين(١).

العرض والمناقشة:

اختلف النحاة في نوع التنوين الذي يلحق ما جُمع بالألف والتاء مزيدتين كمسلماتٍ، وذلك على قولين:

القول الأول: سيبويه و جمهور النحويين: أنَّ التنوين الداخل على المجموع بالألف والتاء هو تنوين المقابلة؛ لأنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم في نحو: (مسلمين)(٢).

قال سيبويه: "وقال-أي الخليل- في رجلٍ اسمه (مسلماتٌ) أو (ضرَبَاتٌ): هذا ضرباتٌ ومسلماتٌ، وكذلك المرأة لو سمَّيتها بهذا انصرفت، وذلك أنَّ هذه التاء لما صارت في النصب والجر جرًّا أشبهَتْ عندهم الياء التي في (مسلمين)، والياء التي في (رجُلَينِ)، وصار التنوين بمنزلة النون"(٣).

---

(١) ينظر: شرح الكافية لابن مالك ص١٤٢٦، شرح الأشموني ٣٧/١، ٣٩.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٣٢/٢، المقتضب ٣٧/٤، شرح الرضي ٤٦/١، أوضح المسالك ١٥/١، التصريح ٢٥/١، الأشموني ٣٩/١، حاشية الصبان ٧٩/١.

(٣) الكتاب ٢٣٣/٣.

والدليل على أنَّه مذهب الجمهور قول ابن يعيش عن تنوين المقابلة: "وهو قسم من أقسام التنوين ذكره أصحابنا، وذلك أن يكون في جماعة المؤنث معادلا للنون في جماعة المذكر"(١).

ووافقهم ابن مالك فقال: "تنوين (مسلماتٍ) ونحوه من الجمع بالألف والتاء فإنَّه جمع قُصد به في المؤنث من سلامة نظم الواحد واتحاد لفظ الجر والنصب ما قُصد في (مسلمين) ونحوه، فقوبلت الياء بالكسرة، والنون بالتنوين"(٢).

وتبعه أبو حيان في قوله: "وتنوين المقابلة، وهو اللاحق ما جُمع بالألف والتاء المزيدتين، نحو: (مسلماتٌ) قابل نون (مسلمين)"(٣).

ونفي الشيخ خالد كونه للتمكين فقال: "والذي يدل أنه لتمام الاسم ليس غير أنَّه ليس بتمكين خلافا للرّبعي؛ لثبوته فيما فيه فرعيتان ك(عرفات)، ولا تنكير لثبوته مع المعربات، ولا عوض عن شيء"(٤).

واحتجوا بما يأتي:

أولا: أنَّ هذا التنوين ثبت فيما سُمي به مما جمع بألف وتاء كما ثبتت النون إذا سُمي بما هي فيه(٥).

ويظهر ذلك في قول سيبويه: "فإذا سمَّيتَ رجلا برجلين؛ فإنَّ أقيسه وأجوده أن تقول: هذا رجلان، ورأيتُ رجلين، كما تقول: هذا مسلمون، ورأيتُ مسلمِينَ"(٦).

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٩.

(٢) شرح الكافية ص١٤٢٦، وينظر: في شرح التسهيل ١١/١.

(٣) الارتشاف ص٦٦٩.

(٤) التصريح ٢٥/١.

(٥) ينظر: الارتشاف ص٦٦٩.

(٦) الكتاب ٢٣٢/٣.

ثانيا: أنَّ التنوين الذي في (مسلماتٍ) لو كان تنوين صرف لزال عند التسمية لكونه صار علما كما زال تنوين نحو (مسلمة) إذا صار علما، ففي كل منهما بعد التسمية العلمية والتأنيث(١).

وفي ذلك يقول سيبويه: "ألا ترى أنَّ (عرفاتٍ) مصروفة في كتاب الله-عز وجل- وهي معرفة، الدليل على ذلك قول العرب: هذه عرفاتٌ مباركا فيها، ويدلُّك أيضا على معرفتها ، أنَّك لا تُدخل فيها ألفا ولاما"(٢).

ثالثا: أنَّ جمع المذكر السالم فيه زيادتان عن مفرده وهما: (الواو والنون)، أما جمع المؤنث ففيه زيادة واحدة وهي الألف، لذا دخله التنوين ليقابل النون في جمع المذكر السالم(٣).

ويُرد هذا الاحتجاج بقول الشيخ: "وفيه نظر؛ لأنَّ التاء التي في المفرد ليست هي التاء التي في الجمع بل غيرها، ولو سلم، فهذا الجمع لا يختص بما في مفرده التاء لفظاً بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقديرا كـ(هندات)، بل قد يكون لمذكر كـ(اصطبلات)، والحكم واحد في الجميع"(٤).

وممَّا يقوي مذهب سيبويه صرف (عرفات) المسمى بها في قوله-تعالى- ﴿فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ﴾(٥).

---

(١) ينظر: شرح الكافية ص١٤٢٧.

(٢) الكتاب ٣/٢٣٣.

(٣) ينظر: التصريح ١/٢٥.

(٤) التصريح ١/٢٥.

(٥) البقرة: من الآية:١٩٨.

وكذا صرف (أذرعات) المسمى بها في قول الشاعر:

تنوَّرتُها مِن أذرُعاتٍ ، وأهلُها بيثرِبَ ، أدنى دارِها نظرٌ عالي[1]

وردَّ ذلك الرضي فقال: "وإنَّما لم يسقط في نحو (عرفات)؛ لأنَّه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط، وتبع النصب، وهو خلاف ما عليه الجمع السالم، إذ الكسر فيه متبوع لا تابع، فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة"[2].

القول الثاني: مذهب الرّبعي وجار الله الزمخشري: أنَّ التنوين في المجموع بالتاء ليس للمقابلة وإنَّما للتمكين[3].

واختاره الرضي، حيث قال: "وقال الربعي وجار الله: إنَّ التنوين في نحو (مسلمات) للصرف...والأولَى عندي ، أن يقال: إنَّ التنوين للصرف والتمكن"[4].

قال أبو حيان: "وزعم الرّبعي أنَّه تنوين صرف"[5].

---

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لامرئ القيس.

واللغة فيه: أذرعات: اسم موضع بعينه في الشام، يثرب: المدينة المنورة.

والشاهد فيه قوله: (أذرعات)، حيث صرفها مع أنَّها علم مؤنث فكسر التاء مع التنوين، وذلك لأنَّ التنوين فيها يقابل النون في جمع المذكر، والضم والكسر في مقابل الواو والياء فيه، فجرى في الصرف مجراه، وقد أنشده البعض بفتح التاء دون تنوين تشبيها لها بتاء الواحد فمنعها الصرف للعلمية والتأنيث، وقرئت بكسر التاء دون تنوين أيضا.

ينظر: الديوان ص ١٣٦، الكتاب ٢٣٣/٣، المقتضب ٣٨/٣٣٣،٤/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/١، ٣٤/٩، شرح الرضي ٤٧/١، شرح الكافية لابن مالك ص١٤٢٦، التصريح ٨٣/١.

(٢) شرح الرضي ٤٧/١.

(٣) ينظر : التصريح ٢٥/١، الأشموني ٣٩/١ ، حاشية الصبان ٧٩/١.

(٤) شرح الرضي ٤٦/١.

(٥) الارتشاف ص٦٦٩.

ونقل ذلك أيضا المرادي فقال: "وتنوين المقابلة نحو (مسلمات)...سمي بذلك لأنَّه قابل النون في جمع المذكر السالم، وليس بتنوين الصرف خلافا للربعي"(١).

ورُدَّ هذا المذهب بأنَّه لو كان للتمكين ما ثبت فيما لا ينصرف منه ، وهو ما سُمِّي به المؤنث كأذرعاتٍ، وعرفات(٢).

القول الثالث: بعض النحاة: التنوين في نحو (مسلمات) تنوين عوض عن الفتحة نصبا التي كان يستحقها(٣).

قال الرضي: "وقال بعضهم: التنوين فيه عوض من منع الفتحة"(٤).

وكذا ذكره أبو حيان في قوله: "ونُقل لي عن بعضهم أنَّه تنوين عوض من الفتحة التي كان يستحقها"(٥).

ورُدَّ بأنَّ الفتحة قد عُوِّض عنها بالكسرة(٦)، وذكر ذلك الشيخ خالد في قوله: "والقولُ بأنَّه عوض عن الفتحة مردودٌ بأنَّ الكسرة عُوِّضت منها"(٧).

الترجيح:

يتبين من العرض السابق أنَّ التنوين في نحو (مسلماتٌ) قد قابلَ النون في نحو: (مسلمون)، ولذا فقول الجمهور هو الراجح؛ لثبوت ما يؤكِّد ذلك في كتاب الله

---

(١) توضيح المقاصد ص٢٧٧.

(٢) ينظر : الأشموني ١/٤٠.

(٣) لم أعثر على هؤلاء، ينظر : الارتشاف ص٦٦٩، الأشموني ١/٤٠، حاشية الصبان ١/٧٩.

(٤) شرح الرضي ١/٤٨.

(٥) الارتشاف ص٦٦٩.

(٦) ينظر: الأشموني ١/٤٠، حاشية الصبان١/٨٠.

(٧) التصريح ١/٢٥.

وفي النظم كما تقدم، ولأنَّ التنوين فيما جُمع بالألف والتاء لو كان تنوين صرف لزال عند التسمية، حيث اجتمع فيه بعد التسمية العلمية والتأنيث ك(عرفات، وأذرعات)، ويظهر ذلك في قول ابن مالك: "إذا سُمي ب(مسلمات) بقى تنوينه كما يبقى نون (مسلمين) إذا سُمي به"[1].

(١) شرح الكافية ص١٤٢٦.

المطلب الثالث

علة تسمية تنوين الغالي بهذا الاسم

زاد الأخفش تنوين الغالي، وهو اللاحق للقوافي المقيدة، حيث زاده العروضيون بعد حرف الروي المقيّد، واختلف النحويون في علة تسميته بالغالي(١).

العرض والمناقشة:

اختلف النحويون في علة تسمية تنوين الغالي بهذا الاسم على قولين:

القول الأول: الأخفش: أنَّ تنوين الغالي سُمِّي غاليا ؛ لغلوه وزيادته على الوزن(٢).

وفي ذلك يقول ابن يعيش: "ويُسمِّي أبو الحسن هذه النون (الغالي)، وسموا الحركة التي قبله الغلو؛ لأنَّه دخل دخولا جاوز الحد؛ لأنَّه منع من الوزن، والغلو تجاوز الحد"(٣)(٤).

ويُفهم ذلك من قول الرضي : "فإذا دخل القافية المقيدة فقد جاوزَ حدَّه، ويخرج به الشعر عن الوزن، فهو غالٍ بهذا الوجه أيضا"(٥).

ووافقه ابن هشام فقال: "وزاد بعضهم التنوين الغالي، وهو اللاحق للقوافي المقيدة زيادة على الوزن، ومن ثَمَّ سُمي غالياً"(٦).

---

(١) ينظر: شرح الكافية لابن مالك ص١٤٢٩، الارتشاف ص٦٧١.

(٢) ينظر رأيه في: شرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٩، أوضح المسالك ١٧/١، التصريح ٢٨/١.

(٣) شرح المفصل ٣٤/٩.

(٤) هذا ما ذكره للأخفش، وأمَّ ابن يعيش نفسه فقد جعل هذا النوع من التنوين ضربا من الترنم؛ لأنَّه يرى أنَّ الترنم ضربان: أحدهما يدخل على القوافي المطلقة معاقبا لحروف الإطلاق، والآخر يدخل القوافي المقيدة، حيث قال: "وصاحب الكتاب جعل هذا –أي الغالي–قسما غير الأول، والصواب أنَّه ضرب منه ويجمعهما الترنم". شرح المفصل ٣٤/٩.

(٥) شرح الرضي ٤٨/١.

(٦) أوضح المسالك ١٧/١.

وقال بعد ذلك: "والحق أنَّهما –أي الغالي والترنم– نونان زيدتا في الوقف، كما زيدت نون (ضَيفَن) في الوصل والوقف، وليسا من أنواع التنوين في شيء"(١).

وهذا الكلام يشعر بأنَّ الغالي سمي بذلك لزيادته على الوزن.

القول الثاني: ابن الحاجب: أنَّ تنوين الغالي سُمي غاليا ؛ لقلته(٢).

وذكر الشيخ خالد رأي ابن الحاجب فقال: "زعم ابن الحاجب أنَّه إنَّما سُمي غاليا لقلته"(٣).

القول الثالث: السيرافي والزجاج: أنَّ تنوين الغالي سُمِّيَ غاليا لأنَّ الشاعر زاد (أن) في آخر البيت إيذانا بتمامه، فضعف صوته بالهمزة، فظنَّ السامع أنَّه نوَّن وكسر الرويَّ.

وجاء في شرح التسهيل لابن مالك: "وقد أنكر السيرافي الغالي، ونسب رواته إلى الوهم"(٤).

ووافق ابن مالك ما ذهب إليه السيرافي في شرح الكافية، حيث قال: "وهذا الذي ذهب إليه أبو سعيد تقرير صحيح مخلِّص من زيادة ساكن على ساكن بعد تمامِ الوزنِ"(٥).

---

(١) السابق ١/١٨.
(٢) ينظر: التصريح ١/٢٨، حاشية الصبان ١/٧٤.
(٣) التصريح ١/٢٨.
(٤) شرح التسهيل ١/١١.
(٥) شرح الكافية ص١٤٣٠.

وقال الشيخ خالد عن تنوين الغالي: "نفاه السيرافي والزجاج وزعما أنَّ الشاعر زاد(أن) في آخر البيت إيذانا بتمامه، فضعف صوته بالهمزة، واختاره ابن مالك"(١).

الترجيح:

يتبين من العرض السابق أنَّ القول الراجح هو الأول، وأنَّه سُمي غاليا لزيادته على الوزن ودخوله على القافية المقيدة لا لقلته إذ إنَّه يدخل الاسم والفعل والحرف، وجاء في الشعر.

(١) التصريح ٢٨/١.

الخاتمة:

لقد بدا من البحثُ عدة نتائج أهمها:

أولا: لا يختص تنوين الترنم وتنوين الغالي بالاسم، فقد يدخلا على الأفعال والحروف أيضا.

ثانيا: قد يجتمع أكثر من نون في كلمة واحدة ، فتحذف إحداهما ، لتوالي النونات، مثل نون التوكيد الثقيلة ونون الرفع في (لتبلونَّ)، ونون الوقاية ونون الرفع في (أتعداننني).

ثالثا: قد تأتي النون حرفا كنون الوقاية ونون التوكيد، وقد تستعمل اسما كنون النسوة.

رابعا: نون الوقاية تدخل الأفعال، مثل: ضربني والحروف، مثل: ليتني، والأسماء مثل: قطني.

خامسا: عند توكيد الفعل المسند لألف الاثنين ونون النسوة تحذف نون المثنى لتوالي النونات وتكسر نون التوكيد تشبيها لها بنون المثنى، فتقول: (تضربانِّ)، ويُؤتى بألف تفصل بين النسوة ونون التوكيد ، نحو: (تضربْنَانّ).

سادسا: الفعل المعتل الآخر بالواو عند إسناده لجماعة الإناث مثل: يعفو، تقول: (يَعْفُونَ) ، بوزن (يَفْعُلْنَ)، والمسند إلى واو الجماعة تحذف نون الجمع لتوالي النونات، وتحذف واو الجماعة منعا من التقاء الساكنين، فتقول: (الرجال يعْفُونَّ) بوزن (يفعُلُنَّ)، ويُضم ما قبل نون التوكيد للدلالة على واو الجمع المحذوفة، ومثله من الصحيح: يضربونَ إذا أُكِّدَ، قلت: يضربُنَّ، وأصله: يضربونَّ، وكذا المسند إلى ياء المخاطبة المؤنثة، نحو: تضربِنَّ، فأصلُه: تضربينَّ، تُحذف نون الرفع لتوالي النونات، وتحذف الياء لالتقاء الساكنين، وتبقى كسرةُ آخرِه دليلاً على الياءِ المحذوفةِ.

سابعا: تدخل نون التوكيد في (هلمَّ) على لغة تميم، فيجوز أن يقال: هلمَّن، نظرا لمعناها وهو الطلب فأشبهت فعل الأمر.

ثامنا: زيادة المبنى يؤثر في المعنى، فالنون الخفيفةُ فرع عن الثقيلةِ، فتقِلُّ عنها في التَّوكيدِ؛ لمراعاة زيادة المبنى الذي في الثقيلةِ دونَ الخفيفةِ.

تاسعا: ما ثبت في كلام رب العالمين وكلام العرب هو الأولَى بالقبول.

فهرس المصادر والمراجع

-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، ت: د/ رجب عثمان محمد، د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجى، بالقاهرة، ط. أولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).

-الأصول في النحو لابن السراج، ت. د/ عبدالحسين الفتلي، ط. مؤسسة الرسالة.

-الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، ت: د/ جودة مبروك محمد مبروك، راجعه د/ رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. أولى.

-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت.

-الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب، ت: د/ موسى بناي العليلي، ط. العاني - بغداد.

-الإيضاح للفارسي، ت/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر، ط٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

-البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ت: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الطتب ، بيروت-لبنان، ط أولى١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

-البرهان في علوم القرآن للزركشي، ت: محمد أبو الفضل، مكتبة دار التراث.

-التذييل والتكميل لأبي حيان، ت: أ.د/ حسن هنداوى، ط. دار القلم، دمشق.

-التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري، ت. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط. أولى (١٤٢١هـ -٢٠٠٠).

-تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، ت: أ.د/محمد علي فاخر، أ.د/ جابر البراجة، ومن معهما، دار السلام ، القاهرة، ط أولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

-حاشية الصبان ، ت/ طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، الحسين.
-ديوان جرير، بشرح محمد حبيب، ت/ د: نعمان محمد أمين، ط أولى، دار المعارف.
-ديوان رؤبة في مجموع أشعار العرب، اعتنى بترتيبه/ وليم البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت.
-ديوان امرئ القيس، اعتنى بشرحه/ عبد الرحمن المصطاوي، ط.الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
-ديوان النابغة الذبياني، ت/عباس عبد الستار، ط الثالثة ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، دار الكتب العلمية، بيروت.
-الجنى الدانى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي، ت. د/ فخرالدين قباوة، أ/ محمد نديم فاضل، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى (١٤١٣هـ-١٩٩٢م).
-سر صناعة الإعراب لابن جني، ت. د/ حسن هنداوي.
-شرح الأشمونى لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ت.د/ عبدالحميد السيد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث.
-شرح التسهيل لابن مالك، ت. د/ عبدالرحمن السيد، د/ محمد بدوي مختون، ط: هجر للطباعة والنشر والتوزيع.-
-شرح الجزولية للشلوبين، ت: تركي العتيبي، مكتبة الرشد الرياض.
-شرح طيبة النشر في القراءات العشر للإمام ابن الجزري الدمشقي، ضبطه: الشيخ أنس مهرة، ط الثانية ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- شرح الكافية لابن مالك، ت: د/ عبدالمنعم أحمد هريدي، ط. جامعة أم القرى. دار المأمون للتراث، الأولى (١٤٠٢هـ -١٩٨٢م).

-شرح الكافية للرضي، ت/ يوسف حسن عمر، ط. قاز يونس، بنغازي، الثانية (١٩٩٦م).

-شرح الكتاب للسيرافي، ت/ رمضان عبد التواب، محمود فهمي حجازي، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب١٩٨٦م.

-شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، طبع بأمرالمشيخة، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، شارع الكحكيين.

- صحيح مسلم، ط: بيت الأفكار الدولية ١٤١٩هـ-١٩٩٨.

-الكتاب لسيبويه، ت. أ/ عبدالسلام هارون، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة، الثالثة (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

-اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ت/ غازي مختار طليمات، ط. دار الفكر المعاصر بدمشق، ط. الأولى (١٤١٦هـ-١٩٩٥م).

-لسان العرب لابن منظور، ط. بولاق. مصر، الأولى (١٣٠٠هـ).

-مغني اللبيب لابن هشام، ت. د/عبداللطيف الخطيب، الكويت، ط.أولى (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

-المقاصد الشافية للشاطبي، حقق الجزء الأول، د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط. أولى (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م)، وحقق الجزء الثاني: أ.د/ محمد إبراهيم البنا، وحقق الجزء الرابع، أ.د/ محمد إبراهيم البنا، والدكتور/ عبدالمجيد قطامش، وحقق الجزأين الخامس والسادس، د. عبدالمجيد قطامش.

-المقتضب للمبرد، تحقيق: أ. د. محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، ط. ثالثة (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

-همع الهوامع للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. أولى (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

فهرس المحتويات

المقدمة:..... ٤٣٢٤
التمهيد: ٤٣٢٤
المبحث الأول: الخلافات النحوية في نون الوقاية. وفيه أربعة مطالب:
الأول: حكم ثبوت نون الوقاية في فعل التعجب..... ٤٢٣٩
الثاني: حكم ثبوت نون الوقاية في "ليس"..... ٤٢٤٢
الثالث: حكم ثبوت نون الوقاية في (لدُنْ، وقط، وقد)..... ٤٢٤٥
الرابع: حكم حذف نون الوقاية من "ليت"..... ٤٢٤٨
المبحث الثاني: الخلافات النحوية في نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة، وفيه تسعة مطالب:
الأول: نون التوكيد الثقيلة بين الفرع والأصل..... ٤٢٥١
الثاني: أيُّ نوني التوكيد أشدُّ توكيداً؟..... ..... ٤٢٥٥
الثالث: توكيد المضارع المستوفي للشروط بين الوجوب والجواز..... ٤٢٥٧
الرابع: حكم توكيد الفعل المضارع بعد (لمْ) ٤٢٦١
الخامس: توكيدِ المضارعِ المستوفي للشروط بين الوجوب والجواز..... ٤٢٦٤
السادس: حكم توكيد المضارع بعد النَّفي ب لا)..... ٤٢٦٨
السابع: كيفية دخول نون التوكيد في (هلمَّ)..... ٤٢٧٢
الثامن: حكم ترك توكيد الفعل بعد (إمَّا)..... ٤٢٧٥
التاسع: حكم إعراب الفعل المضارع المؤكَّد بالنون..... ٤٢٨٠
المبحث الثالث: الخلافات النحوية في نون الرفع ، وفيه مطلبان:
الأول: اجتماع نون الرفع مع غيرها..... ٤٢٨٤

الثاني: حكم مجيء نون الرفع علامة للإعراب..... ٤٢٩٠

المبحث الرابع: الخلافات النحوية في نون النسوة ، وفيه ثلاثة مطالب:

الأول: حكم نون النسوة في الفعل المسند إلى اسم ظاهر في لغة

. (أكلوني البراغيث)..... ٤٢٩٥

الثاني: حكم نون النسوة في الفعل المسبوق بجمع مؤنث..... ٤٢٩٩

الثالث: حكم الفعل المضارع المتصل به نون النسوة..... ٤٣٠٣

المبحث الخامس: الخلافات النحوية في التنوين، وفيه ثلاثة مطالب:

الأول: اختلاف النحاة في تنوين العوض..... ٤٣٠٦

الثاني: اختلاف النحاة في تنوين المقابلة..... ٤٣١٠

الثالث: علة تسمية تنوين الغالي بهذا الاسم..... ٤٣١٦

الخاتمة..... ٤٣١٩

فهرس المصادر والمراجع..... .. ٤٣٢١

فهرس المحتويات..... ٤٣٢٤